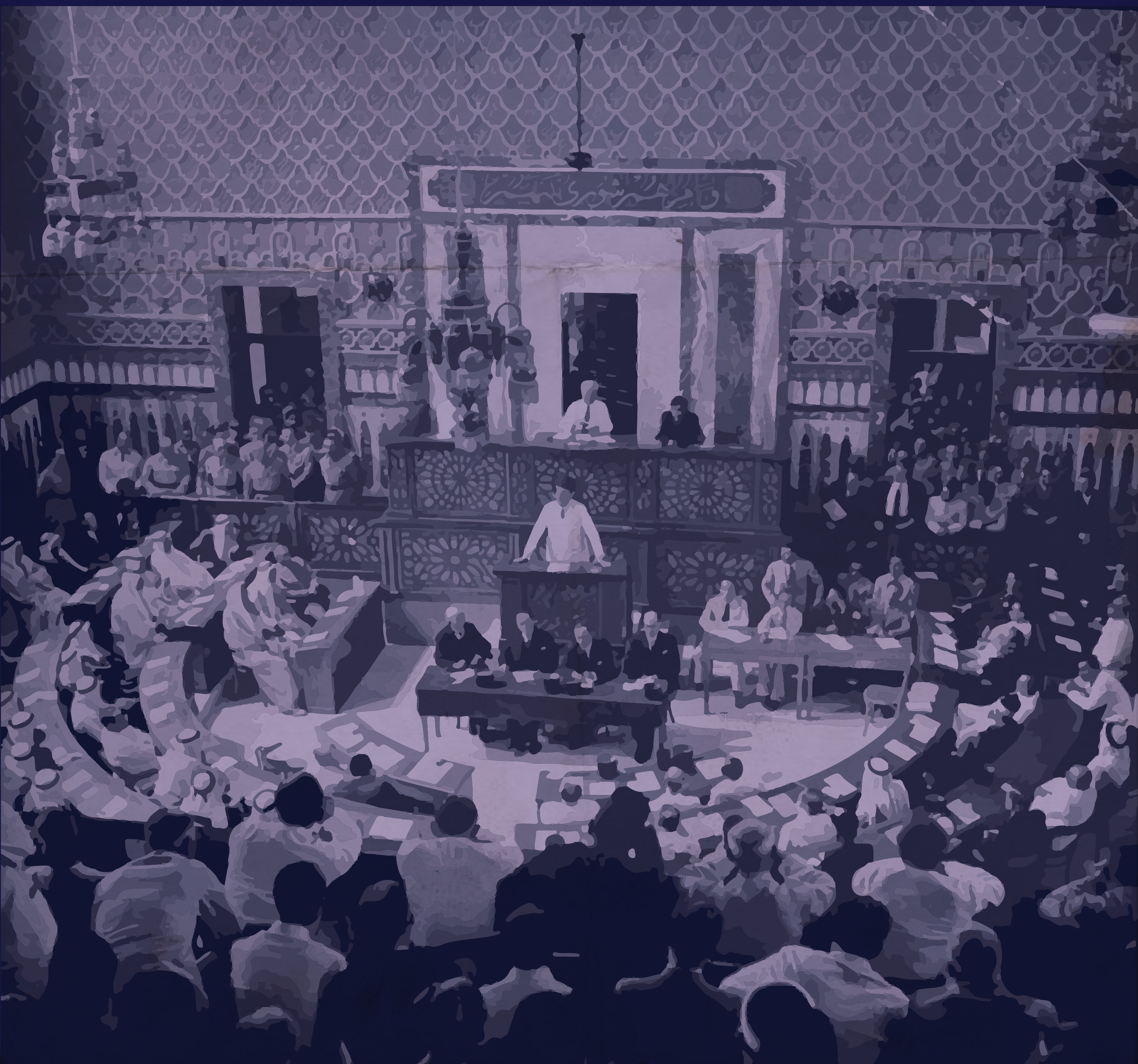
اليوم التالي
لدعم الانتقال الديمقراطي في سوريا

استطلاع رأي

أي دستور تحتاج سوريا ؟



استطلاع رأي

أي دستور تحتاج سوريا؟

استطلاع رأي: أي دستور تحتاج سوريا؟

تموز / يوليو 2018

منظمة اليوم التالي (TDA) هي منظمة سورية تعمل على دعم الانتقال الديمقراطي في سوريا، ويتركز نطاق عملها في المجالات التالية: سيادة القانون، العدالة الانتقالية، إصلاح القطاع الأمني، تصميم النظم الانتخابية وانتخاب الجمعية التأسيسية، التصميم الدستوري، الإصلاح الاقتصادي والسياسات الاجتماعية.

اليوم التالي –اسطنبول-تركيا

Pürtelaş Hasan Efendi Mahallesi, Cihangir Caddesi, No:3 , D:1

Estambul

Tel: +90 (212) 252 3812

Email: info@tda-sy.org

www.tda-sy.org

فهرس المحتويات

مقدمة

الدستور هو القانون الأساسي الذي يحدد طابع النظام السياسي ويحكم سلوك الدولة، على أساس المبادئ المترسخة التي توافق عليها المجتمع من خلال عقد اجتماعي، بين مختلف المكونات المجتمعية، وآخر سياسي بين الدولة والمجتمع. وعلى الرغم من اختلاف الدساتير، فإن أغلبها يشمل على وصف لهيكلة النظام السياسي، وتنظيم علاقة السلطات ببعضها، والقيود المفروضة على وظائف الإدارات الحكومية المختلفة، وذلك من خلال تحديد مدى وطريقة ممارسة سلطاتها السيادية. وتعكس الدساتير الحديثة حدود وممارسات السلطة السياسية من خلال شمولها على آليات مؤسساتية لحماية مصالح وحريات وحقوق المواطنين، بما في ذلك حقوق الأقليات. وتشكل قضية الدستور السوري اليوم واحدة من أكثر القضايا إشكالية. خاصة وأنَّ التوجهات السياسية لبعض القوى الكبرى ما تزال على حالها من حيث تجاهلها للسوريين واستبعادها لمشاركتهم في رسم ملامح مستقبل بلادهم وتحديد ضوابط المرحلة الانتقالية. تجلى ذلك بإعداد القيادة الروسية لمسودة دستور يكفل استمرار سيطرة رئيس الدولة على الجيش والقوى الأمنية. وعلى إثر ذلك قامت أربعون منظمة وهيئة سورية بتوقيع بيان يؤكد على أن السورين هم من يجب أن يكتبوا دستور بلادهم، ورفضوا أي حديث عن دستور كامل لسوريا في المرحلة الحالية، وطالبوا بإعداد إعلان دستوري أو دستور مؤقت يركز على مبادئ وضوابط دستورية تحكم المرحلة الانتقالية[1]. وبقيت قضية الدستور أحد أبرز مواضيع المحادثات السورية في جميع جولات التفاوض في جنيف بوصفها إحدى السلال الأربعة التي حددها المبعوث الدولي الخاص كمحاور للتفاوض بين المعارضة والنظام السوري. بالإضافة إلى ذلك، تم تسريب "ورقة" تقدمت بها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والسعودية والأردن إلى المبعوث الدولي ستيفان دي ميستورا، لبحثها في جولة المفاوضات التي جرت في فيينا في بداية هذا العام. تضمنت المقترحات عملية "إصلاح دستوري"، يتم بمقتضاها تقليص صلاحيات الرئيس، وتقاسم الصلاحيات السلطة التنفيذية بينه وبين رئيس الوزراء، ونقل بعض الصلاحيات التنفيذية إلى المجالس المحلية، وتأسيس غرفة برلمانية ثانية، والتأكيد على حيادية المؤسسة العسكرية والأمن، وأخيراً مطالبة بانسحاب الميليشيات الأجنبية.

في محاولاتها المستمرة لتحوير مرجعية مباحثات السلام المستندة إلى وثيقة جنيف والقرارات الأممية، وعلى رأسها 2254، قامت روسيا بعقد مؤتمر "سوتشي" للحوار الوطني السوري، الذي فشل في إقناع المعارضة الرسمية في المشاركة، مما أدى إلى تقبل موسكو بتخفيض سقف مخرجات المؤتمر، وانتهى بها الأمر إلى تشكيل لجنة دستورية من المشاركين، على أن يتم توسيعها من قبل المبعوث الدولي، ودمجها في "سلته" الدستورية. القضية الثانية التي تم التركيز عليها من الروس هي البدء من دستور عام 2012 الذي طرحه النظام مقدماً فيه بعض التنازلات بينما أبقى على مواد تضمن لرأس النظام الاستمرار في الحكم على وذلك من خلال التحايل على بعض المواد التي تجعل من المستحيل تقديم بديل له. باختصار، تحتل قضية صياغة الدستور مكانة مركزية في النقاش السياسي حول مستقبل سوريا.

لكن ما الذي يريده السوريون للمرحلة الانتقالية وأي دستور دائم تحتاج سوريا؟ يهدف هذا المسح للمساهمة في تقديم إجابات على هذين السؤالين. إن من شأن التعرف على هذه التوجهات والآراء أن يساهم في:

- تعزيز مشاركة السوريين في صياغة وإعداد دستور بلادهم وليس فقط في مرحلة متأخرة عند الاستفتاء عليه.
- تمكين لجنة صياغة الدستور القادمة من الوصول إلى توافقات تأخذ بعين الاعتبار آراء ومواقف السوريين وتحترم رغباتهم وتطلعاتهم وتضمن إقامة دولة الحق والقانون التي بذل السوريون في سبيلها الغالي والرخيص.
- تمكين القوى السياسية والهيئات المدنية من تنظيم حملات فعالة لحشد أكبر تأييد ممكن للدستور عند طرحه على الاستفتاء الشعبي.

[1] انظر : "الدستور السوري يكتبه السوريون"، اليوم التالي، الأربعاء 01 شباط / فبراير ، 2017.

ينقسم هذا الجزء إلى خمسة محاور:

الأول: يسعى إلى تحديد الأولويات الأكثر أهمية والتي يجب أن تركز عليها المفاوضات برأي المستجيبين ويحاول تحديد مكانة الدستور بينها بالإضافة إلى التعرف على التوجه العام بخصوص الخلاف المذكور سابقاً (دستور دائم/إعلان دستوري في المرحلة الانتقالية) وكذلك الطريقة التي يجب اتباعها لكتابة الدستور.

الثاني: يسعى لاستكشاف نظام الحكم المفضل للمستجيبين (برلماني، برلماني-رئاسي، رئاسي).

الثالث: يناقش هذا الفصل قضايا خلافية بخصوص علاقة الدين بالدولة وهويتها.

الرابع: يدرس قضية اللامركزية في مستقبل سوريا وحضورها في الدستور القادم.

الخامس والأخير: يسعى لتحديد المبادئ والضوابط العامة التي يجب أن توجه عمل لجنة صياغة الدستور المقبلة.

المنهج والعينة

بهدف التعرف على آراء وتوجهات السوريين في الدستور، قام فريق "اليوم التالي" خلال الفترة الواقعة بين 24 شباط/فبراير و11 أيار/مايو2017 بإجراء مسح اجتماعي شمل 1958 مستجيباً: 924 رجل و1034 امرأة. حيث قام فريق من الباحثين الميدانيين بإجراء مقابلات وجهاً لوجه باستخدام الاستبيان في ست محافظات سورية وفي تركيا. رغم كثرة المصاعب التي تواجه مرحلة جمع البيانات من خلال عمل ميداني في ظروف كالتي تعيشها سوريا حالياً، حرب دائرة وتهجير مستمر للسكان، تمكنّا من سحب عينة طبقية متعددة المراحل باعتماد التخصيص النسبي (رجال/نساء). أما بالنسبة لتحليل البيانات فتم إجراء تحليل احصائي: لرفض أو قبول فروض العدم H0 (عدم وجود علاقة أو فرق ذو دلالة إحصائية بين متغيرين او أكثر)، وتم الاعتماد بشكل رئيسي على مقياس مربع كاي الإحصائي (Chi-square) بمستويات معنوية أقل من/أو تساوي 0.05.

اضطر الفريق، في درعا والسويداء، للتوقف عن جمع البيانات بسبب المعارك والوضع الأمني العام التي تزامنت مع العمل في هاتين المحافظتين مما تسبب بغيابهما عن العينة. لذلك، وحرصاً على ضمان وجودهما، عدنا حالما سمحت الظروف بذلك (بعد دخول الجنوب السوري في اتفاقية خفض التصعيد) وسحبنا عينة جديدة[2]، من هاتين المنطقتين فقط. كان ذلك بين 14 أيلول/سبتمبر و19 تشرين الأول/ أكتوبر 2017. شملت هذه العينة الجديدة 303 مستجيب: 198 رجل و105 امرأة من درعا والسويداء. سنتعامل معها بشكل منفصل تماماً عن العينة الرئيسية (الأولى) وسنعرض نتائجها فقط عند مقارنة البيانات بين أماكن إجراء المقابلات (المحافظات داخل سوريا وفي إسطنبول وعنتاب في تركيا)، وعندها سنشير إليها بوضوح وسنسميها "العينة الثانية".

مراحل سحب العينة الرئيسية (الأولى)*

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
إجمالي عدد السكان في سوريا:*868 215 18* مستوى الثقة: 95 % هامش الخطأ: 2.3% عدم التجانس الأقصى: *p=q* حجم العينة المطلوب: 1816	إجمالي عدد الذكور في سوريا: *866 214 9* مستوى الثقة: 95% هامش الخطأ: 3.3% عدم التجانس الأقصى: *p=q* حجم العينة المطلوب: 882 إجمالي عدد النساء في سوريا: *002 001 9* مستوى الثقة: 95% هامش الخطأ: 3.2% عدم التجانس الأقصى: *p=q* حجم العينة المطلوب: 938	تم اعتماد عينة عنقودية عشوائية حسب المناطق والمحافظات وراعينا كذلك التوزع الديني والاثني (باستثناء عينة تركيا فهي مكونة من العاملين في منظمات المجتمع المدني السورية والمتواجدة في مدينتي إسطنبول وعنتاب التركيتين). كما هو موضح في الجدول (1) والخريطة. لا تتضمن العينة أي مناطق خاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش". يجدر التنويه أننا في هذه المرحلة نتعامل مع عينات إرشادية تساعدنا على فهم أفضل لموضوع بحثنا من خلال المقارنة بين مختلف الفئات الديمغرافية والاجتماعية ولكن لا يجب تعميم النتائج على هذه المناطق أو الفئات الدينية أو الإثنية.

* هذه أرقام تقديرية للسكان في 2015 فلا يوجد إحصاءات دقيقة (انظر http://countrymeters.info/en/Syria)

[2] اعتمدنا هنا عينة حصصية (Quota sample): 300 مستجيب موزعين بين درعا والسويداء. 150 و153 على التوالي.

جدول 1. توزع العينة الرئيسية (الأولى)*

المنطقة	العدد	المستوى التعليمي	العدد	موظف في منظمات مجتمع مدني	العدد
منطقة خاضعة لسيطرة النظام	694	أمي	27	مدير/ة برتبة عالية	17
منطقة خاضعة لسيطرة المعارضة	742	ابتدائية	192	مدير/ة برتبة متوسطة	36
منطقة خاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية	275	اعدادية	391	مسؤول/ة برامج	17
منطقة هدنة	166	ثانوية	623	موظف/ة عادي	71
تركيا	81	جامعة	684	**الإيديولوجيا** **	
مكان إجراء المقابلة		دراسات عليا	41	أقصى العلمانية	254
دمشق (أحياء في مناطق سيطرة النظام)	255	**الحالة المدنية**		علماني	335
ريف دمشق	476	عازب/ة	527	وسط	795
حلب	220	متزوج/ة	1260	إسلامي	539
حمص	312	أرمل/ة	102	أقصى الإسلام السياسي	35
الحسكة (مناطق خاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية)	275	مطلق/ة	69	**العمر**	
ادلب	339			حتى 25 عام	374
خارج سوريا (تركيا: إسطنبول، عنتاب)	81	**المهنة**		بين 26-35 عام	760
القومية-الاثنية		قاضي/ة	7	بين 36-45 عام	460
عربي	1648	محامي/ة	34	بين 46-55 عام	269
كردي	208	موظف/ة حكومي	189	من 56 عام وما فوق	95
تركماني	30	موظف/ة في شركة خاصة	141	**الدخل الشهري (بالليرة السورية)**	
شركسي	2	موظف/ة في منظمة مجتمع مدني	141	اقل من 25 ألف ليرة سورية	343
ارمني	2	مهنة حرة	316	بين 25 -75 ألف ليرة سورية	727
اشوري	3	طالب/ة	169	أكثر من 75 ألف ليرة سورية	316
أفضل عدم الاجابة	63	ربة منزل	400	أفضل عدم الإجابة	572
غير ذلك	2	صحفي/ة	13		
الديانة-الطائفة		مدرس/ة	180		
سني	1558	مقاتل/ة	102		
شيعي	30	عاطل /ة عن العمل	96		
علوي	57	مزارع/ة	44		
اسماعيلي	37	عامل/ة	59		
درزي	17	غير ذلك	67		

مرشدي	17				
مسيحي	30				
أفضل عدم الاجابة	209				
غير ذلك	3				

* لا يعني انخفاض العدد أو غياب بعض الطوائف (أو الاثنيات) من الجدول أنها غير حاضرة. نسبة كبيرة منهم، على الأرجح، موجودة بين أولئك الذين اختاروا عدم الإجابة. كانت دراستنا السابقة (المسألة الطائفية في سوريا، اليوم التالي، شباط 2016) قد بينت كيف أن النسبة الأكبر لرافضي الإجابة عن سؤال الانتماء إلى طائفة بعينها كانت تأتي في المناطق التي يفترض أن فيها حضور بارز لأقلية ما (السويداء مثلاً) أو ذات تعدد ديني أو اثني مثل (الحسكة وحمص). مع ذلك حافظنا على الأعداد القليلة فهي مفيدة للمقارنة. وفي الحالات التي كان فيها عدد العينة أقل من 30، ذكرنا الرقم وليس النسبة المئوية تجنباً لأي سوء فهم قد ينتج عن العينات الصغيرة.
** لمعرفة الإيديولوجيا اعتمدنا على التقييم الذاتي للمستجيبين حيث قمنا بعرض سلم تقييم من 0-10 حيث صفر أقصى العلمانية وعشرة أقصى الإسلام السياسي وطلبنا من المستجيبين تحديد الموضع الأقرب لتوجهاتهم بهذا الخصوص. بعد ذلك قمنا بإعادة تكويد البيانات بالشكل التالي: 0 أقصى العلمانية، 1و2و3 علمانية، 4و5و6 وسط، 7و8و9 إسلامي، 10 أقصى الإسلام السياسي.

خريطة: توزع العينة الرئيسية (الأولى)

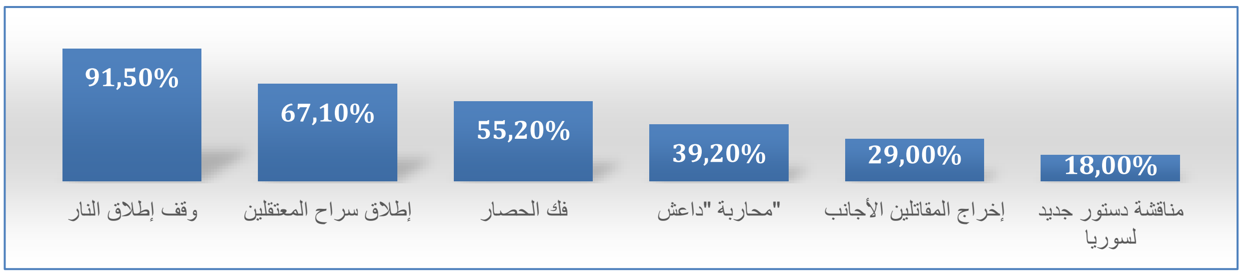


الفصل الأول: دستور للمرحلة الانتقالية؟

مكانة الدستور بين الأولويات

للتعرف عل مدى حضور الدستور كقضية أساسية بالنسبة للمستجيبين، قمنا بطرح ست قضايا بارزة وطلبنا منهم اختيار الثلاث الأكثر أهمية بالنسبة لهم من حيث وجوب حضورها على طاولة صناع القرار عند المفاوضات على ترتيبات المرحلة الانتقالية. يظهر الشكل (1) كيف أن مناقشة دستور جديد لسوريا لا تشكل أي من هذه الأولويات، بل إنها حلت في آخر قائمة القضايا الست المقترحة (فقط 18% من المستجيبين اختاروها). القضايا الثلاث التي تم اختيارها كانت وقف إطلاق النار (91.5%) يليها إطلاق سراح المعتقلين (67.1%) ثم فك الحصار (55.2%).

شكل1 .ماهي أهم ثلاثة مواضيع يجب أن تركز عليها المرحلة القادمة من المفاوضات؟ *



*يجدر التذكير بأن كافة البيانات الواردة في الأشكال والجداول تخص العينة الرئيسية بالدرجة الأولى، فعند عرض أي بيانات من العينة الثانية سنشير إلى ذلك بوضوح، علماً ان بيانات العينة (2) سنستخدمها فقط عند مقارنة البيانات بناء على مكان إجراء المقابلة) المحافظات داخل سوريا وفي إسطنبول وعنتاب في تركيا.

تدلل هذه النتيجة على فهم واقعي لحال البلاد لدى الذين جرى استطلاع آرائهم. ومن الممكن أن نتوقع نتائج مختلفة في مراحل سابقة من الثورة السورية، حيث كانت التوقعات أكبر بقرب رحيل النظام، الأمر الذي جعل من عملية صياغة دستور أولوية بالنسبة للسوريين. لكن الواقع الحالي يظهر أن أولويات أخرى هي الطاغية، وعلى رأسها وقف القتل، وإن جاء تحت عنوان وقف إطلاق النار. الأمر الثاني الذي يفسر تراجع أولويات مناقشة دستور جديد لسوريا يعود إلى عدم قناعة السوريين بجدية العملية السياسية التي تجري في جنيف، على الرغم من إحلال صياغة دستور جديد كأولوية من قبل الوسيط الدولي، ستيفان دي مستورا، وفريقه، حيث لم يكتف بوضعها في أحد سلاله الأربعة المقترحة، وإنما احتلت حيزاً هاماً من النقاش أحادي الجانب بين دي مستورا ووفد المعارضة السورية. لكن رفض النظام مجرد نقاش هذه القضية قبل "هزيمة الإرهاب" على كافة أنحاء سوريا يعني انعدام الجدية حول العملية التفاوضية بأكملها.

حتى عند النظر إلى النتائج حسب مناطق السيطرة أو المحافظة (شكل 2 وجدول 2) تبقى قضية مناقشة دستور جديد لسوريا بعيدة كل البعد عن أولويات المستجيبين. القضية الأولى، هي دائماً، وقف إطلاق النار في كافة المناطق (باستثناء مناطق الهدن، حيث يحل مطلب فك الحصار اولاً)، ولكن يختلف الترتيب في المرتبتين الثانية والثالثة: في مناطق سيطرة النظام (وقف إطلاق النار أولاً ومحاربة داعش ثانياً وإخراج المقاتلين الأجانب ثالثاً) ومناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية (وقف إطلاق النار أولاً وإطلاق سراح المعتقلين ثانياً ومحاربة داعش ثالثاً) وفي مناطق المعارضة (وقف إطلاق النار اولاً وإطلاق سراح المعتقلين ثانياً وفك الحصار ثالثاً).

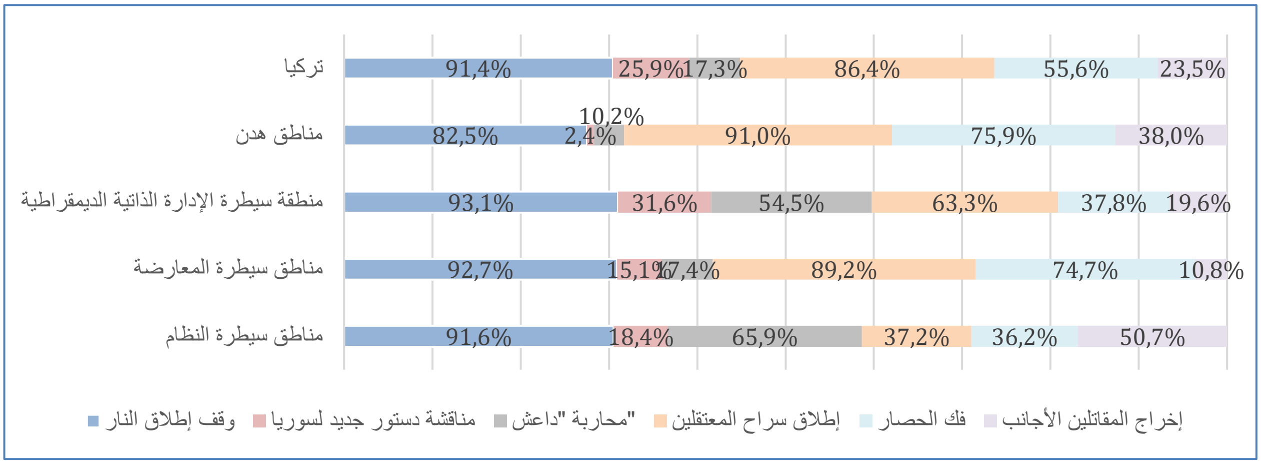
عند مناقشة الأولويات بالنسبة للمستجيبين في المناطق الثلاثة -المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، وفي مناطق الإدارة الذاتية، وفي مناطق المعارضة- تحظى قضية وقف إطلاق النار بإجماع بينهم، تتبعها أولويات تختلف بعض الشيء من منطقة لأخرى، وهي أولويات منطقية منسجمة مع ما تعتبره كل منطقة مطلبها الأول. لكن وقبل التعليق على الإجابة الثانية في كل منطقة، لعل من المفيد التعليق حول الإجماع على أولوية وقف إطلاق النار لدى القاطنين في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام. القراءة الواقعية لهذه الإجابة تعني أن قاطني هذه الأماكن لا يشعرون بالأمن بشكل كامل، ما لم يكن هناك اتفاق لوقف إطلاق النار، كما تعكس حجم التضحيات التي قدمها من يعيشون في هذه الأماكن، حتى استمر مطلب الأمن أولوية لهم رغم تراجع مستويات العنف في هذه المناطق. أما بالنسبة لقاطني مناطق سيطرة الإدارة الذاتية ومناطق المعارضة فهم عملياً في حالة حرب مستمرة. أولاً، بالنسبة لمناطق الإدارة الذاتية، ورغم الدعم الذي تتلقاه قوات سوريا الديمقراطية من الولايات المتحدة، فالشعور العام أن هناك تهديدات متنوعة المصادر، منها ما تبقى من تنظيم داعش، وثانيها من القوات التركية التي تحاول إفشال أي مشروع للحكم الذاتي على كافة أرجاء حدودها الجنوبية، وأخيراً، من بعض السكان المحليين، خاصة القبائل العربية التي يُستبعد أن تقبل بإدارة الأكراد لمناطق يعتقدون أنهم يشكلون أغلبيتها العددية. أما بالنسبة لمناطق سيطرة المعارضة، فهي المتلقي الرئيس لهجمات النظام وداعميه الروسي والإيراني. ورغم اتفاقات آستانة التي شاركت فيها بعض الفصائل المسلحة، بطلب تركي، فلم يتوقف النظام عن خطته في إعادة هذه المناطق إلى سيطرته وتهجير أعداد كبيرة من أبنائها.

إن عدم احتلال وقف إطلاق النار لقاطني مناطق "الهدن" مصدره أن هذه المناطق قد توصلت إلى اتفاقات وقف إطلاق النار، وهي بحاجة ماسة إلى رفع الحصار عنها لوصول الاحتياجات الأساسية من غذاء ودواء، وهي الأولويات التي دفعت بعض هذه المناطق إلى الدخول في هدن مع النظام لإنقاذ حياة ساكنيها، بعد أن استخدم النظام سياسة الحصار والتجويع كسلاح حرب لتركيعها.

القضية الثانية من حيث الأهمية كانت محاربة داعش بالنسبة للمناطق الخاضعة للنظام، وهو أمر منطقي حيث لا تعاني هذه المناطق في غالبيتها العظمى من أي حصار، وتتسم الحياة العامة فيها بقدر أكبر نسبياً من الاستقرار المرافق للاستبداد. وبالطبع تتبع قضية محاربة داعش، مطلب خروج القوات الأجنبية من البلاد، بسبب أن الكثيرين من أعضاء هذا التنظيم الإرهابي هم من الأجانب. لكن الأمر غير الواضح من المستجيبين إذا ما كانوا يعتبرون التنظيمات الطائفية التي تحارب في صف النظام ضمن القوات الأجنبية. عند قراءة النتائج القادمة من مناطق سيطرة النظام نلاحظ أن مطلبي إطلاق سراح المعتقلين وفك الحصار عن المناطق المحاصرة استحوذا على نسبتين متقاربتين أقل قليلاً من 40% مما يشير إلى أنهما يمسان بشكل مباشر نسبة كبيرة من ساكني هذه المناطق ويدل على وعي كبير لديهم بضرورة معالجتهما.

أما بالنسبة لمناطق سيطرة الإدارة الذاتية ومناطق المعارضة، فيتفق المستجيبون على أن الأولوية الثانية هي إطلاق سراح المعتقلين، وهي القضية التي يشعر قاطنو هذه المناطق بأهميتها لأنها تمس الكثيرين منهم بشكل مباشر، كما يمكن أن تعطي مؤشراً على اتساع نطاقها، ومعرفة السكان بالمخاطر الحقيقية التي تحيق بالمعتقلين كلما طالت فترة الاعتقال.

شكل 2. القضايا الثلاث الأكثر أهمية حسب مناطق السيطرة



جدول 2. القضايا الثلاث الأكثر أهمية حسب المحافظة

	العينة الأولى							العينة الثالثة	
	تركيا	ادلب	الحسكة	دمشق	ريف دمشق	حلب	حمص	درعا	السويداء
وقف إطلاق النار	91,3%	92,6%	93,1%	85,9%	88,7%	88,6%	99,7%	82,0%	52,6%
مناقشة دستور جديد لسوريا	26,3%	15,3%	31,6%	33,7%	10,7%	13,6%	8,0%	37,3%	35,1%
محاربة داعش	17,5%	11,5%	54,5%	61,6%	34,9%	39,5%	49,5%	26,7%	74,0%
إطلاق سراح المعتقلين	86,3%	88,8%	63,3%	34,1%	67,4%	87,7%	54,0%	82,7%	64,3%
فك الحصار	55,0%	74,6%	37,8%	39,2%	52,9%	65,5%	58,5%	18,7%	10,4%
إخراج المقاتلين الأجانب	23,8%	17,1%	19,6%	45,5%	45,4%	5,0%	30,2%	53,3%	63,6%

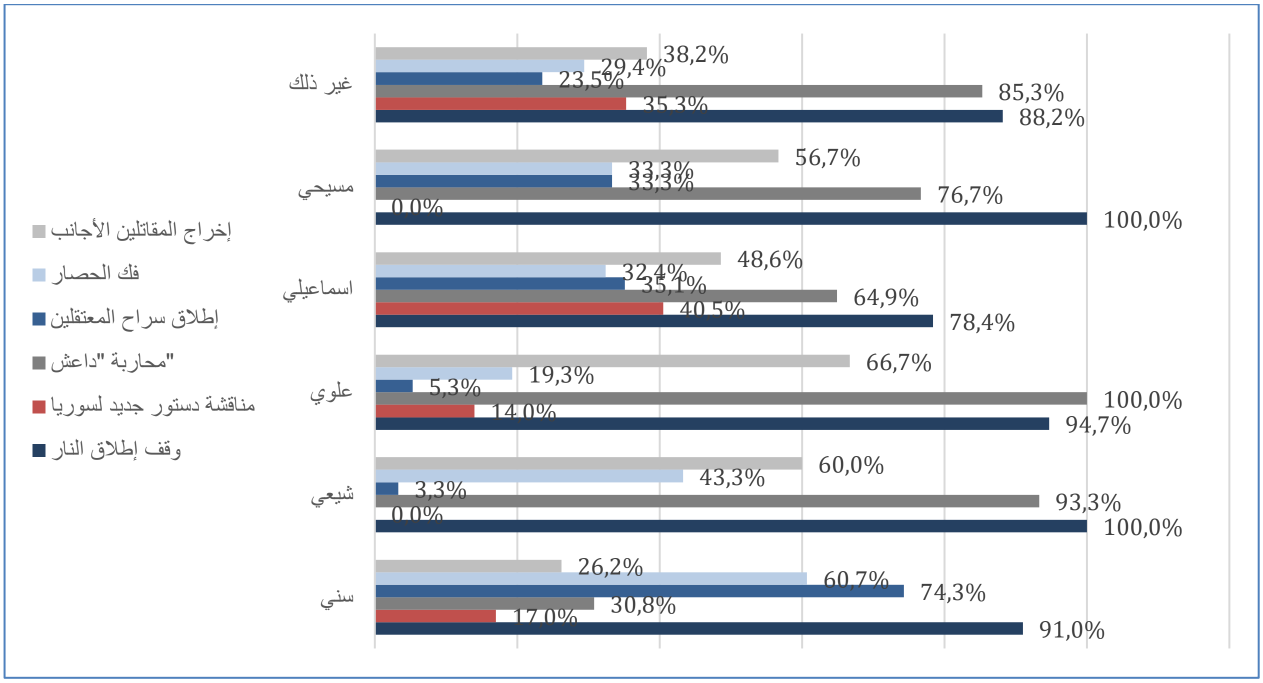
يظهر تحليل النتائج اختلافاً مهماً في تقييم الأولويات بين الطوائف: بالنسبة للسنة هي وقف إطلاق النار (91.0%) ثم إطلاق سراح المعتقلين (74.3%) ثم فك الحصار (60.7%). لكن بالنسبة للأقليات الدينية هي وقف إطلاق النار ومحاربة "داعش" وإخراج المقاتلين الأجانب (شكل 3). كما يختلف ترتيب هذه الأولويات بين العرب والكرد (شكل 4) لكن بكل الأحوال مناقشة دستور جديد لسوريا بعيدة جداً عن هذه الأوليات.

هنا أيضاً، تنسجم الإجابات مع الواقع الميداني لما تراه الطوائف أولويتها. فالبنسبة إلى الطائفة السنية التي تمثل الأغلبية العظمى من السكان، تأتي قضية وقف إطلاق النار في سلم الأولويات وذلك لأن مطلب الأمن والأمان هو المطلب الأول لسكان مناطق الحروب والنزاعات، خاصة بعد أن امتد الصراع في سوريا، وتعقد بدخول الأطراف الإقليمية والدولية فيه، الأمر الذي يقلل من قناعة أي من الأطراف المتنازعة بقدرتها على حسم الصراع لصالحها. وبالعودة إلى السنة، فهم الذين عانوا أكثر من غيرهم في ملفات الاعتقال والحصار، فليس مستغرباً أن تحتل هاتين القضيتين الدرجة الثانية والثالثة في أولويات مطالبهم.

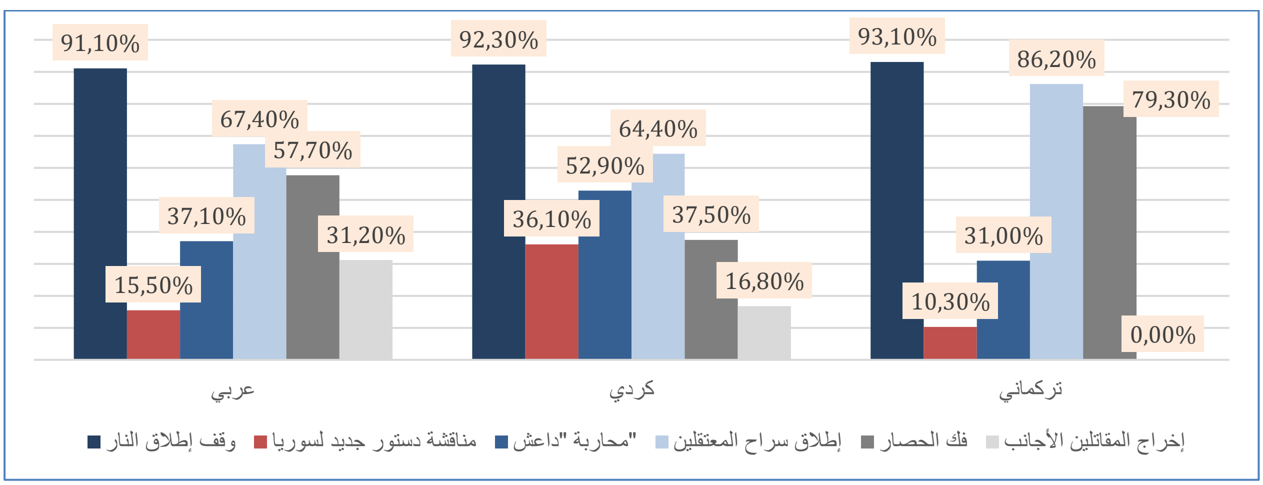
أما الأقليات الدينية، فمطلب محاربة داعش وخروج القوات الأجنبية هما أولوياتها، نظراً لقناعة الكثيرين منهم بأن داعش تستهدفهم، وهو أمر لعب عليه النظام لإقناع الأقليات بأنه "حاميها"، وأن أي مشروع تغيير سيعني تهديداً وجودياً لهذه

الطوائف. وبالطبع، تكتسب هذه المخاوف مشروعية كبيرة عند النظر لممارسات تنظيم داعش في العراق مع المسيحيين واليزيدين وفي سوريا مما ساهم في خدمة الخطاب التخويفي للنظام وبعض زعماء الأقليات المرتبطين مصلحياً به. بالنسبة للأقليات، فإن كثرين من المنتسبين لتنظيم داعش هم من الأجانب، فمن المنطقي أن تكون قضية خروج الأجانب هي الأولوية الثالثة للمستجيبين من الأقليات، لكن ليس من الواضح مرة أخرى، إذا كان مطلب خروج الأجانب بالنسبة للمستجيبين من الأقليات ينسحب على التنظيمات الطائفية التي تحارب مع النظام، حتى أضحت أعدادها أكبر من القوات النظامية.

شكل 3. القضايا الثلاث الأكثر أهمية حسب الطوائف



شكل 4. القضايا الثلاث الأكثر أهمية حسب القومية-الإثنية

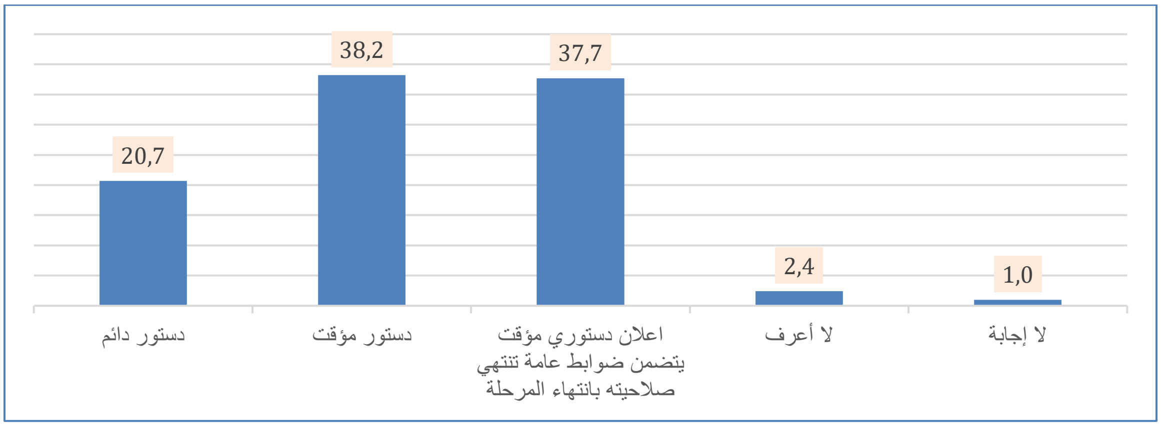


دستور أم إعلان دستوري؟

للتعرف على موقف المستجيبين من النقاشات الحالية عن حاجة سوريا لدستور جديد مع المرحلة الانتقالية من عدمها، توجهنا إليهم بالسؤال التالي: يدور منذ فترة نقاش حول الدستور في سوريا , حيث يميل البعض الى تأييد كتابة دستور جديد بينما يرفض البعض الآخر مناقشة هذه المسألة في الفترة الحالية. برأيك ما هو الخيار الأنسب حالياً؟

يظهر الشكل (5) أن الأغلبية الساحقة من المستجيبين ترفض فكرة كتابة دستور دائم في المرحلة الحالية، فهم موزعون بين إعلان دستوري يتضمن ضوابط عامة تنتهي صلاحيته مع انتهاء المرحلة الانتقالية وبين دستور مؤقت: 37.7% و38.2% على التوالي.

شكل 5. الخيار الأنسب في المرحلة الحالية: دستور دائم، إعلان دستوري، دستور مؤقت



تعكس الاجابات هنا أيضاً وعياً لدى المُستطلعين بأن الظروف الحالية لا تسمح بكتابة دستور دائم، وهو جواب مكمل لأولوية وقف إطلاق النار، وإطلاق سراح المعتقلين، ورفع الحصار، وهزيمة داعش. وتتقارب نسب بدائل كتابة دستور مؤقت بين من يرى أن إعلاناً دستورياً كافياً للمرحلة الانتقالية وبين من يرى أنه من الممكن تبنى دستور مؤقت.

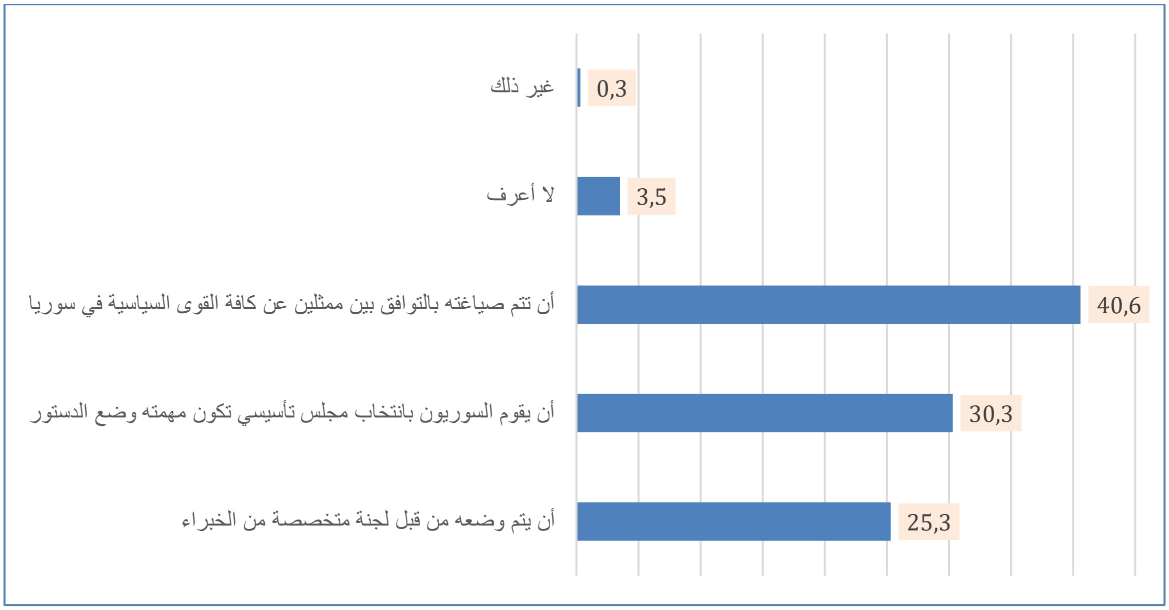
هذا التوجه لعدم دعم فكرة الدستور الدائم في المرحلة الحالية قد يكون نتيجة لقناعة بأن الوصول لمرحلة وفاق وطني راسخ وعميق يؤسس لدستور دائم يحتاج حواراً وطنياً شاملاً لا يتيحه سوى الدخول في مرحلة انتقالية مضبوطة بترتيبات دستورية ذات طبيعة مؤقتة لضمان سير عمل مؤسسات الدولة وتجنب الفراغ.

من يقوم بإعداد الدستور؟

هناك عدة طرق لكتابة الدساتير في العالم، قبل طرحها على الاستفتاء، تتفاوت بين تلك التي ترتكز على التوافق وأخرى على الانتخاب أو عن طريق لجنة الخبراء. بغرض التعرف على الطريقة التي يريد السوريون أن تعتمد لكتابة دستور بلادهم، توجهنا إلى المستجيبين بالسؤال التالي: ماهي الطريقة الأفضل لصياغة الدستور برأيك قبل عرضه على الاستفتاء الشعبي؟

يظهر تحليل النتائج وجود رغبة لدى النسبة الأكبر من المستجيبين اعتماد طريقة تضمن التوافق بين كافة القوى السياسية، فلقد قال 40.6% إنهم يريدون أن تتم صياغته من خلال التوافق بين ممثلين عن كافة القوى السياسية في سوريا قبل عرضه على الاستفتاء الطريقة الثانية والتي حازت على موافقة 30.3% كانت عبر انتخاب مجلس تأسيسي. ولم تحظ طريقة لجنة الخبراء إلا برضى ربع المستجيبين (شكل 6).

شكل 6. ماهي الطريقة الأفضل لصياغة الدستور قبل عرضه على الاستفتاء (%)



قراءة الطريقة الأفضل لصياغة الدستور قبل عرضه على الاستفتاء تظهر فهماً عميقاً لأهمية الوفاق الوطني في عملية اعداد الدستور، وهذا منسجم مع قناعة الكثيرين أن الشرط المسبق للدخول في عملية سياسية—تكون عملية صياغة الدستور جزءاً منها- يتطلب وفاقاً وطنياً من القوى السياسية والاجتماعية. لقد أثبتت تجربتي تونس ومصر في الانتقال السياسي، حيث كان الوفاق الوطني حاضراً في الحالة الأولى وغائباً في الثانية، أنه هو عماد النجاح، وغيابه سبب الفشل. ولا يتناقض خيار انتخاب جمعية تأسيسية كخيار ثان مع الوفاق الوطني، إذا يمكن أن يتحقق من خلال انتخاب جمعية تأسيسية، تكون مهمتها الأساسية إعداد دستور للبلاد. لكن الشرط المهم في إيجاد الشروط الموائمة لتحقيق الوفاق الوطني ستعتمد على التفاصيل، ومنها القانون الانتخابي المعتمد للجمعية التأسيسية، إذ كلما كان القانون الانتخابي أكثر عدلاً وتشجيعاً لتمثيل كافة المكونات المجتمعية، إثنية ودينية وسياسية وجندرية، كلما اقتربنا من حالة الوفاق الوطني التي يدرك أغلبية المستجيبين أهميتها.

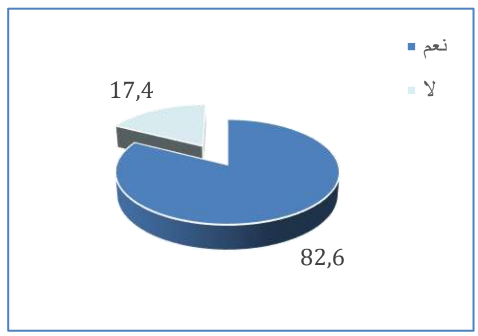
أما أن تأتي طريقة صياغة الدستور من قبل لجنة خبراء في الدرجة الثالثة، بدعم نحو ربع المستجيبين فقط، فقد تعكس تخوفاً أن يغيب شرط التوافق عن هذه الطريقة، أو تكون مفروضة من قبل بعض القوى الخارجية. هذا لا يعنى أن التوافق يتعارض مع الاستفادة من الخبراء، وهذا أمر مطلوب، لكن تخوف المستجيبين أن يغيب التوافق عن طريقة الإعداد من قبل لجنة الخبراء.

الفصل الثاني: السلطات ونظام الحكم

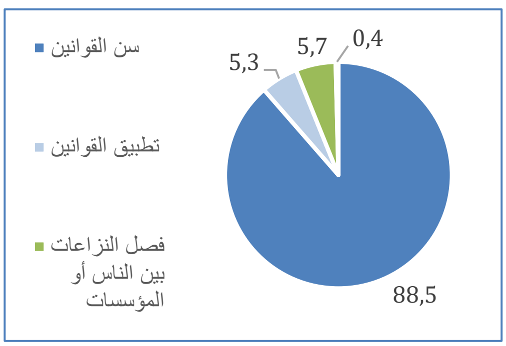
السلطة التشريعية

أحد الحلول الحالية المقترحة لتجاوز المشاكل الطائفية والمناطقية هو أن يكون البرلمان السوري القادم مكون من غرفتين بدلاً من غرفة واحدة[3]، حيث تقوم الغرفة الثانية بعمل الرقابة على الأولى والتحقق من أن التشريعات المقرّة لا تتعارض مع مصالح أي من الجماعات المحلية. لهذا الغرض طرحنا على المستجيبين السؤال التالي: هناك اقتراح أن يكون برلمان سوريا القادم مكون من غرفتين هذا يعني ان الغرفة الأولى تتشكل من أعضاء منتخبين من قبل الشعب ولها صلاحيات التشريع , والثانية مهمتها رقابية على عمل الأولى , وأعضاؤها من الوجهاء والأعيان والزعامات المحلية التي تمثل المكونات الاجتماعية في المناطق المختلفة ما هو موقفك في حال تم اعتماد هكذا نظام برلماني؟ لكن قبل ذلك كان علينا التأكد من مدى دراية المستجيب بعمل البرلمان، وكما يظهر من الشكلين (7 و8) أبدت الأغلبية الساحقة درايتها بالمهمة الأساسية لعمل السلطة التشريعية. فقط من قالوا إنهم يعرفون ما هو المقصود بالسلطة التشريعية وقالوا إن مهمتها الأساسية هي سن القوانين طُرح عليهم السؤال المذكور سابقاً. وافقت الأكثرية (66.9%) على أن يكون البرلمان القادم بغرفتين ولم يعارض هذا المقترح إلا حوالي ربع المستجيبين (شكل 9)

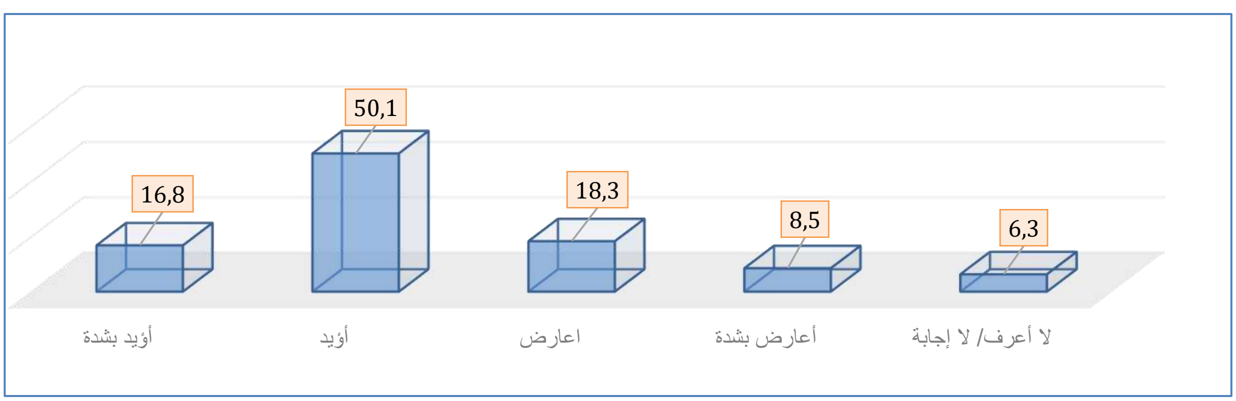
شكل 7. هل تعرف ما هو المقصود بالسلطة التشريعية؟ (%)



شكل 8. أي مما يلي يعتبر المهمة الأساسية للسلطة التشريعية؟ (%)



شكل 9. نظام برلماني بغرفتين (%)



[3] انظر: جهاد يازجي، لا عودة إلى الوراء: لماذا اللامركزية هي مستقبل سوريا؟، تشرين الأول/أكتوبر 2016، موقع الجمهورية. (ترجمة عربية لدراسة صادرة عن المجلس الأوربي للعلاقات الخارجية).

بهدف تحسين إمكانية العمل على ضمان أكبر تأييد ممكن لنجاح هذا المقترح في حال كان هو الخيار الذي ستعتمده لجنة صياغة الدستور حاولنا التعرف على المتغيرات التي ترتبط بالموقف منه، فوجدنا أن نسبة الرافضين تبلغ أعلى مستوياتها عند كل من الفئات التالية بالمقارنة مع غيرها: العاملين والعاطلين عن العمل، الأكبر سناً، الأكثر دخلاً، عند الأقليات، عند الكرد، في حمص ودمشق وإدلب، في مناطق سيطرة النظام ومناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية وفي تركيا. يلخص الجدول (3) هذه المتغيرات بالتفصيل.

جدول 3. الموقف من مقترح البرلمان بغرفتين حسب بعض المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية

	يوافق	يرفض	لا موقف واضح
المهنة			
يمارس/تمارس عملاً ما	63,1%	30,4%	6,4%
طالب/طالبة	80,0%	14,8%	5,2%
ربة منزل	81,0%	14,9%	4,1%
عاطل/عاطلة عن العمل	51,8%	33,9%	14,3%
العمر			
أقل من 25 عام	77,7%	16,8%	5,6%
بين 26-35 عام	68,2%	22,8%	9,0%
بين 36-45 عام	64,0%	30,8%	5,2%
بين 46-55 عام	60,4%	36,8%	2,8%
من 56 وما فوق	58,1%	40,5%	1,4%
الدخل الشهري (بالليرة السورية)			
أقل من 25 ألف	76,8%	12,8%	10,4%
بين 25-75 ألف	62,3%	32,2%	5,5%
أكثر من 75 ألف	63,2%	34,0%	2,8%
الديانة-الطائفة			
سني	72,5%	20,4%	7,1%
شيعي	29,2%	70,8%	0,0%
علوي	13,0%	87,0%	0,0%
اسماعيلي	50,0%	50,0%	0,0%
مسيحي	50,0%	50,0%	0,0%
القومية-الاثنية			
عربي	67,7%	26,1%	6,2%
كردي	54,5%	36,6%	8,9%
تركماني	92,3%	7,7%	0,0%
المحافظة			
دمشق	65,9%	33,6%	0,5%
ريف دمشق	65,3%	19,7%	15,0%
حلب	71,4%	15,3%	13,3%
حمص	66,7%	33,3%	0,0%
الحسكة	62,6%	29,5%	7,9%
إدلب	49,2%	38,1%	12,7%
العينة الثانية			
درعا	80,3%	19,7%	0,0%
السويداء	23,4%	27,1%	49,5%
المناطق			
مناطق خاضعة لسيطرة النظام	61,4%	38,4%	0,2%
مناطق خاضعة لسيطرة المعارضة	78,6%	17,6%	3,8%
مناطق خاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية	62,9%	29,3%	7,9%
مناطق هدن	54,5%	14,1%	31,4%
تركيا	49,2%	38,1%	12,7%

تعكس إجابات المُستطلعين في هذا القسم عدة أمور أساسية، نلخصها على النحو التالي:

أولاً، إن دراية الأغلبية الساحقة بالمهمة الأساسية لعمل السلطة التشريعية أمر مشجع، من ناحية الوعي السياسي، لشعب لم يعتد أن تمارس سلطته التشريعية المتمثلة في مجلس الشعب مهامها الحقيقية.

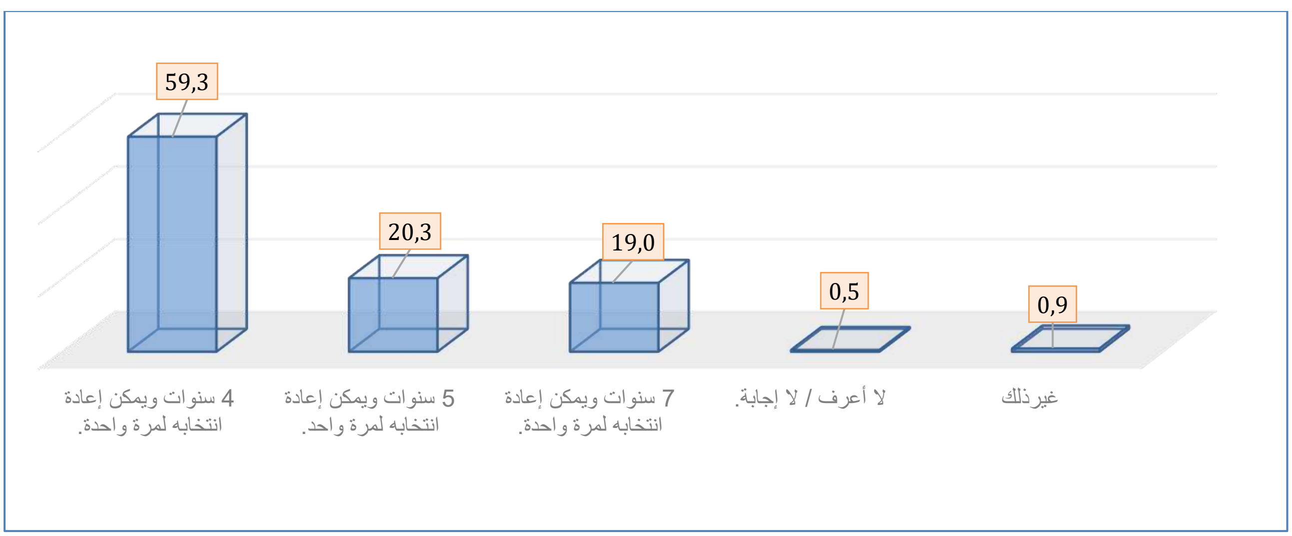
ثانياً، إن موافقة الأكثرية (66.9) بالمائة على إضافة غرفة ثانية للبرلمان، لتمثل مصالح المكونات المحلية على مستوى الدولة، تعني أن هذه الأغلبية تريد نظاماً أوسع تمثيلاً رغم عدم تبني النظام في سوريا لهذه التجربة منذ الاستقلال. وتعكس فكرة دعم برلمان بمجلسين عدة احتمالات، قد تكون مكملة لبعضها البعض. أولى هذه الاحتمالات، أن المستجيبين يتابعون تجارب الدول الديمقراطية ذات المجلسين ويعتبرونها أوسع تمثيلاً. الاحتمال الثاني، أن التوجه لدى الكثيرين لدعم نوع من اللامركزية، يمكن أن يتعزز من خلال وجود مجلس ثان يحفظ المصالح المحلية. الاحتمال الثالث، لقد رسخ غياب النظام عن مناطق المعارضة والإدارة الذاتية تجربة في الحكم المحلي، عكست خصوصية مناطقية، يمكن أن تتعزز في مجلس ثاني، الأمر الذي يحقق توازناً بين الخصوصية المحلية والسلطة التشريعية المركزية. وأخيراً، ليس من المستبعد حرص كثير من السوريين على المزيد من المؤسسات دافعه توزيع السلطة بدلاً من تركيزها في أيد قليلة، وهو قدر السوريين المشؤوم لأكثر من أربعة عقود.

ثالثاً، لعل نتيجة الرافضين الأعلى لدى بعض الفئات المجتمعية والأقليات غير مفاجئة، ما خلا أنها عالية عند الكرد وفي مناطق الإدارة الذاتية. فالنسبة للقاطنين في مناطق النظام، وللمنتمين إلى الطائفة العلوية تحديداً، حيث نرى النسبة الأعلى للرفض، قد تعكس هذه الأرقام قبولاً بما يطرحه النظام، وممانعة لأي تغيير مؤسساتي كجزء من المخاوف من التغيير. بالنسبة للكرد والقاطنين في مناطق الإدارة الذاتية، مع أن الأغلبية لازالت تدعم هذا المقترح، فقد يكون التفسير أن هذا التغيير المؤسساتي غير كاف بالنسبة لمطالبهم، حيث يرى البعض أن طرح مطالب الحد الأعلى في هذه الفترة من الانقسام والضعف المركزي فرصة لتحقيق الحد الأعلى من المطالب على طريق الوصول إلى حق تقرير المصير.

السلطة التنفيذية

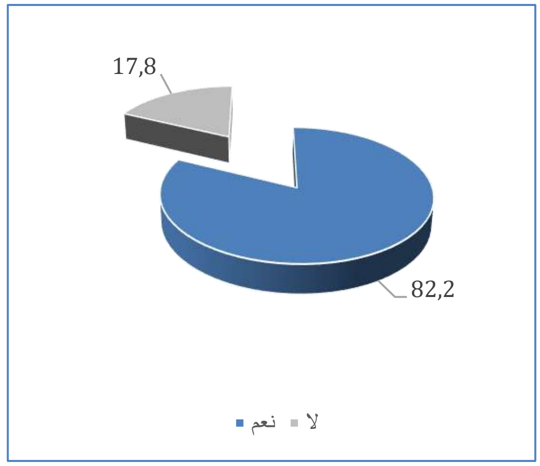
تشكل ولاية الرئيس وصلاحياته واحدة من أكثر القضايا إثارة للجدل في الأوساط السورية. للتعرف على المدة المفضلة لولاية الرئيس برأي المستجيبين توجهنا بالسؤال عن الولاية مقترحين مدة متدرجة تبدأ بأربع سنوات وتنتهي بسبعة مع تثبيت إمكانية إعادة الانتخاب بمرة واحدة (ولاية واحدة جديدة). يبدو أن أكثرية المستجيبين تميل إلى التقليل من مدة ولاية الرئيس فلقد قال 59.3% منهم أن المدة الأفضل هي أربع سنوات فقط (شكل 10).

شكل 10. ما هي المدة المفضلة لبقاء الرئيس في الحكم؟ (%)

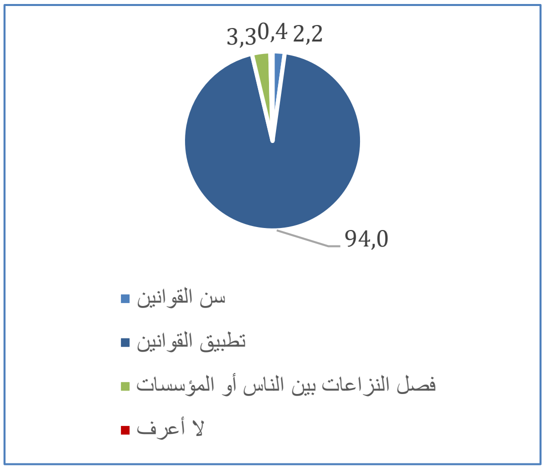


للتعمق في هذه القضية بشكل أكبر، حاولنا التعرف على طبيعة نظام الحكم المفضل بالنسبة للمستجيبين (رئاسي، برلماني-رئاسي، برلماني)،
وذلك من خلال السؤال عن مفتاح فهم هذه النظم أي تركز الصلاحيات بيد الرئيس أو البرلمان. سؤالنا كان على الشكل التالي:
ماهي الطريقة الأفضل برأيك لتحديد الصلاحيات التنفيذية؟ (شكل 13).
لكن قبل ذلك كان يتوجب علينا التأكد من دراية المستجيب بمعنى السلطة التنفيذية ومعرفته لمهمتها الرئيسية (شكلين 11 و12). فقط أولئك الذين قالوا إنهم يعرفون ما هو المقصود بالسلطة التنفيذية وقالوا إن مهمتها الأساسية هي تطبيق القوانين توجهنا إليهم بالسؤال المذكور سابقاً.

شكل 11. هل تعرف ما هو المقصود بالسلطة التنفيذية؟

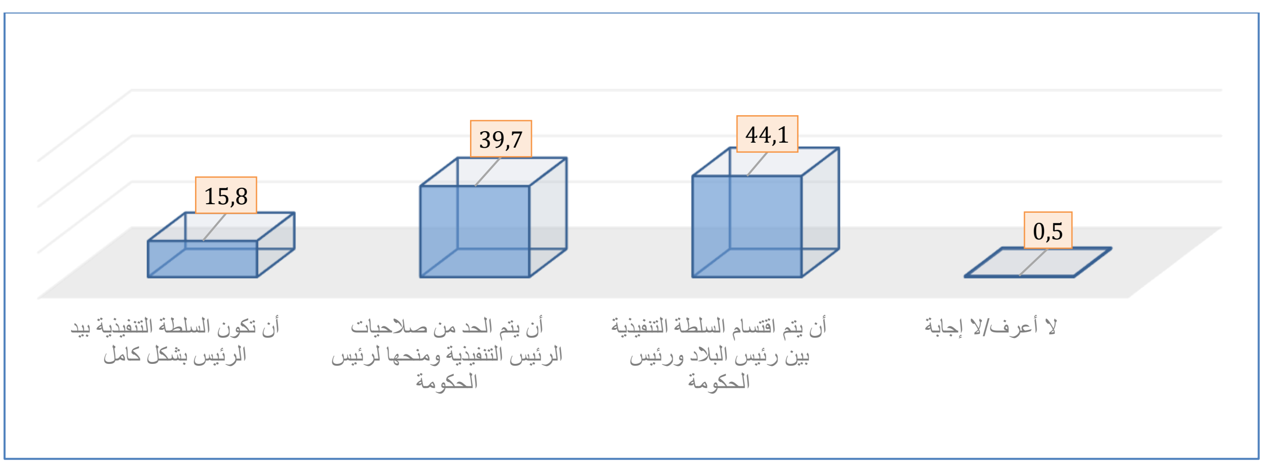


شكل 12. أي مما يلي يعتبر المهمة الأساسية للسلطة التنفيذية؟



يبدو أن النسبة الأكبر من المستجيبين تميل للنظام البرلماني-الرئاسي حيث اختاره (44.1%)، جاء بعده بفارق بسيط، إلى حد ما، النظام البرلماني بنسبة 39.7%. يظهر أن النظام الرئاسي بعيد عن توجهات المستجيبين تماماً فلم يختره إلا 15.8% منهم.
لكن من هم أولئك الذين يريدون نظام رئاسي في سوريا؟ للإجابة على هذا السؤال، في السطور التالية سنبحث الخلفيات الديمغرافية والاجتماعية لمن اختاروا هذا النظام.

شكل 13. الطريقة الأفضل لتحديد الصلاحيات التنفيذية



يلخص الجدول (4) المتغيرات التي وجدنا أنها ترتبط بالموقف من تحديد صلاحيات السلطة التنفيذية. باختصار تبلغ نسبة الذين اختاروا النظام الرئاسي أعلى مستوياتها عند كل من الفئات التالية بالمقارنة مع غيرها: العلمانيين، والفئة العمرية 36-55 عام، وأصحاب الدخل المتراوح بين 25-75 ألف، والعلويين، والعرب بالمقارنة مع الكرد، وفي درعا ودمشق وريفها، وفي مناطق سيطرة النظام، والحاصلين على الإعدادية والثانوية.

جدول 4. الطريقة الأفضل لتحديد الصلاحيات التنفيذية حسب بعض المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية

	أن تكون السلطة التنفيذية بيد الرئيس بشكل كامل	أن يتم الحد من صلاحيات الرئيس التنفيذية ومنحها لرئيس الحكومة	أين يتم اقتسام السلطة التنفيذية بين رئيس البلاد ورئيس الحكومة	لا أعرف/لا إجابة
الإيديولوجيا				
أقصى العلمانية	31,2%	30,7%	37,6%	0,5%
علماني	24,8%	19,9%	54,5%	0,8%
وسط	10,9%	45,1%	43,5%	0,5%
إسلامي	10,7%	46,4%	43,0%	0,0%
أقصى الإسلام السياسي	22,7%	54,5%	18,2%	4,5%
العمر				
حتى 25 عام	17,3%	43,9%	38,4%	0,4%
بين 26-35 عام	8,8%	42,9%	47,7%	0,6%
بين 36-45 عام	21,1%	36,7%	42,2%	0,0%
بين 46-55 عام	25,5%	29,6%	44,0%	0,9%
من 56 عام وما فوق	15,4%	43,6%	43,6%	0,0%
الدخل الشهري (بالليرة السورية)				
أقل من 25 ألف	13,5%	42,0%	44,0%	0,5%
بين 25 – 75 ألف	22,3%	33,2%	44,3%	0,2%
أكثر من 75 ألف	12,0%	44,0%	43,3%	0,7%
الديانة-الطائفة				
سني	10,8%	44,3%	44,4%	0,6%
شيعي	41,7%	0,0%	58,3%	0,0%
علوي	87,0%	0,0%	13,0%	0,0%
اسماعيلي	31,0%	51,7%	17,2%	0,0%
مسيحي	41,4%	20,7%	37,9%	0,0%
القومية-الاثنية				
عربي	17,3%	40,7%	41,6%	0,4%
كردي	5,2%	34,8%	59,1%	0,9%
تركماني (بالعدد)	1	4	11	0
المحافظة				
دمشق	32,3%	44,7%	23,0%	0,0%
ريف دمشق	26,0%	35,2%	38,8%	0,0%
حلب	5,4%	35,7%	55,4%	3,6%
حمص	15,2%	17,4%	67,4%	0,0%
الحسكة	4,9%	31,7%	62,7%	0,7%
إدلب	2,1%	64,8%	33,1%	0,0%
العينة الثانية				
درعا	35,9%	26,6%	37,5%	0,0%
السويداء	15,4%	43,6%	41,0%	0,0%
المنطقة				
مناطق سيطرة النظام	33,2%	30,6%	36,2%	0,0%
مناطق سيطرة المعارضة	2,4%	52,5%	44,3%	0,7%
مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية	4,9%	31,5%	62,9%	0,7%
مناطق هدن	11,0%	31,6%	57,4%	0,0%
تركيا	1,4%	54,3%	41,4%	2,9%
المستوى التعليمي				
ابتدائية	9,5%	39,7%	47,6%	3,2%
إعدادية	16,6%	44,6%	38,7%	0,0%
ثانوية	21,1%	35,5%	43,3%	0,2%
جامعية وما فوق	11,7%	41,2%	46,5%	0,6%

تتطرق قضية نظرة المواطنين السوريين إلى السلطة التنفيذية إلى جوهر التغيير المنشود في دستور حديث لسوريا المستقبل. فنتائج الاستطلاع تؤيد رغبة الأغلبية المطلقة بدولة ديمقراطية، تحد من السلطة التنفيذية التي اعتاد أغلب السوريين على تغولها، وإساءة استخدام سلطاتها، وعدم وجود ضمانات مؤسساتية لتقييدها. لكن ومع أن الرغبة هي في تحديد السلطة التنفيذية إلا أنه بدى أن هناك نوع من التناقض تنبع ربما من عدم الادراك الكامل للمستجيبين وجلهم ليسوا من أهل الاختصاص لتفاصيل عمل الأنظمة السياسية: البرلمانية، والرئاسية والمختلطة (شبه الرئاسية). وذلك على النحو التالي:

1) إن تفضيل أغلبية المستجيبين الحد من المدة الرئاسية، وذلك بتقليلها من سبع سنوات إلى أربع منسجم مع رغبة واضحة في القطيعة مع نظامي الأسد (الأب والابن) اللذان اعتمدا على نظام السبع سنوات من دون تقييد، مع اعتماد نظام المرشح الأوحد الأمر الذي يعني الحكم مدى الحياة. ومع أن الأسد الإبن قد اقترح في مشروع دستور عام 2012، حد فترة الرئاسية بولايتين، إلا أنه أبقى على مدة السبع سنوات.
2) تبدي أغلبية المستجيبين رغبة في عدم تبني النظام الرئاسي، وهذا منسجم مع الحد من المدة الرئاسية، وتقييدها بفترتيتن، وهنا أيضاً تأكيد إضافي على أن النظام الرئاسي كما تم تطبيقه منذ وصول الأسد إلى السلطة عام 1970، كان صنواً للاستبداد والفساد، ولذا فهناك رغبة كبيرة في اعتماد نظام آخر.
3) يبدو أن تفضيل النظام البرلماني والبرلماني-الرئاسي، بدرجة ثانية، هو اختيار للبديل عن النظام الرئاسي المرتبط بعهد الأسدين. وبالنسبة للبعض فهناك حنين لماضيه تفضيل لـ "لحظة" برلمانية غنية، وأحزاب سياسية متنوعة، كان ينتظم فيها المنتسبون للتيارات القومية والإسلامية واليسارية.
4) يبدو ظاهرياً أن هناك تناقضاً بين تفضيل النظام البرلماني وتقليل مدة الرئيس وتحديدها بفترتين، يكمن في أن صلاحيات الرئيس في النظام البرلماني هي صلاحيات شكلية، وأن السلطة التنفيذية الحقيقية هي في يد رئيس الوزراء وحكومة منبثقة عن أغلبية برلمانية، قد تحكم لدورات غير محدودة، طالما حظيت بثقة البرلمان. من هنا، فليس من الضروري التركيز على تحديد وتقليل الفترة الرئاسية إلا إذا كنا نتحدث عن النظام المختلط، أو شبه الرئاسي، حيث ينتخب الرئيس مباشرة من الشعب، ويشارك رئيس الوزراء والحكومة المتمتعة بثقة البرلمان في ممارسة السلطة التنفيذية. في هذه الحالة، فإن تفضيل المستجوبين لتقليل المدة الرئاسية، وحدها بولايتن أمر منطقي، يدعمة تفضيل أغلبية المستوجبين في ألا يحتكر شخص الرئيس ممارسة السلطة التنفيذية، أو أن يقتسم ممارسة السلطة مع حكومة يترأسها رئيس وزراء، تختاره الأغلبية البرلمانية.

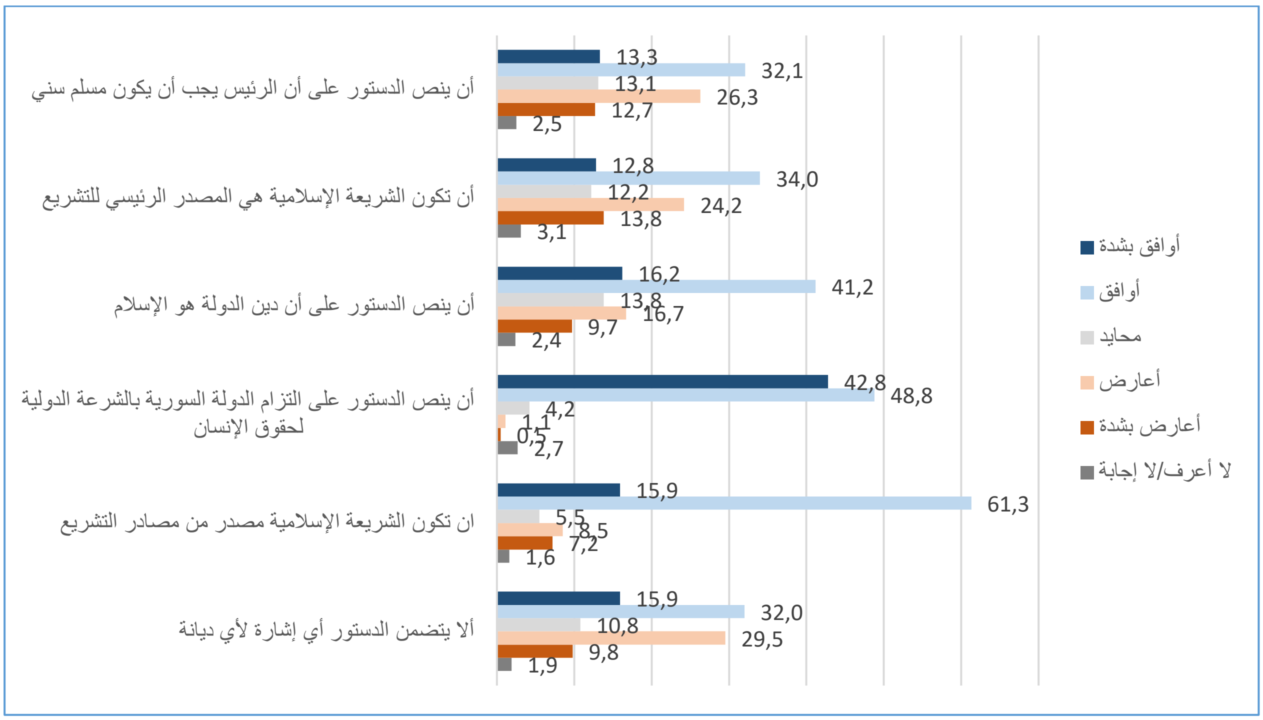
بالنسبة للفئات التي أيدت إبقاء السلطة التنفيذية بيد الرئيس بشكل كامل، من الملفت للنظر أن فئة العلمانيين (خاصة أقصى العلمانية)، بين التيارات الإيديولوجية، والطائفة العلوية بين الطوائف الدينية، هي الفئات الأكثر تفضيلاً لهذا الخيار. بالنسبة للمنتسبين لهذين المكونين، فإن التفضيل قد يكون نابع إما من تفضيل للنظام الرئاسي الصرف، وهو ما يضع هذين المكونين في خانة الأقلية العددية، أو أن هذه الفئات لا ترى أن تمركز السلطة التنفيذية بيد الرئيس هي المسؤولة عن حالة الدكتاتورية وسوء استخدام السلطة التي عانت منهما البلاد على ما يزيد من أربعة عقود، أو أنها ترى في النظام الرئاسي القوي في سوريا حماية لها من تيارات سياسية ذات صبغة دينية قد تصل إلى السلطة عبر النظام البرلماني فتصادر مما تتمتع به من حقوق ومزايا حالية.

الفصل الثالث: الدين والدولة وهويتها

الدين في الدستور

عرضنا على المستجيبين أبرز الاحتمالات التي تثار عادة عن حضور الدين في الدساتير في الكثير من البلدان العربية والإسلامية. كما هو واضح في الشكل (14)، نسبة مهمة من المعارضة تظهر بشكل ملحوظ في معظم الحالات باستثناء حالتين حيث نجد شبه إجماع عليهما بين المستجيبين: أن ينص الدستور على التزام الدولة السورية بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وأن تكون الشريعة الإسلامية مصدر من مصادر التشريع: 91.6% و77.9% على التوالي. يظهر أن التزام الدولة بحقوق الإنسان هو المطلب الأول، حتى أن نسبة الذين قالوا إنهم يوافقون عليه "بشدة" وصلت إلى 42.8%.

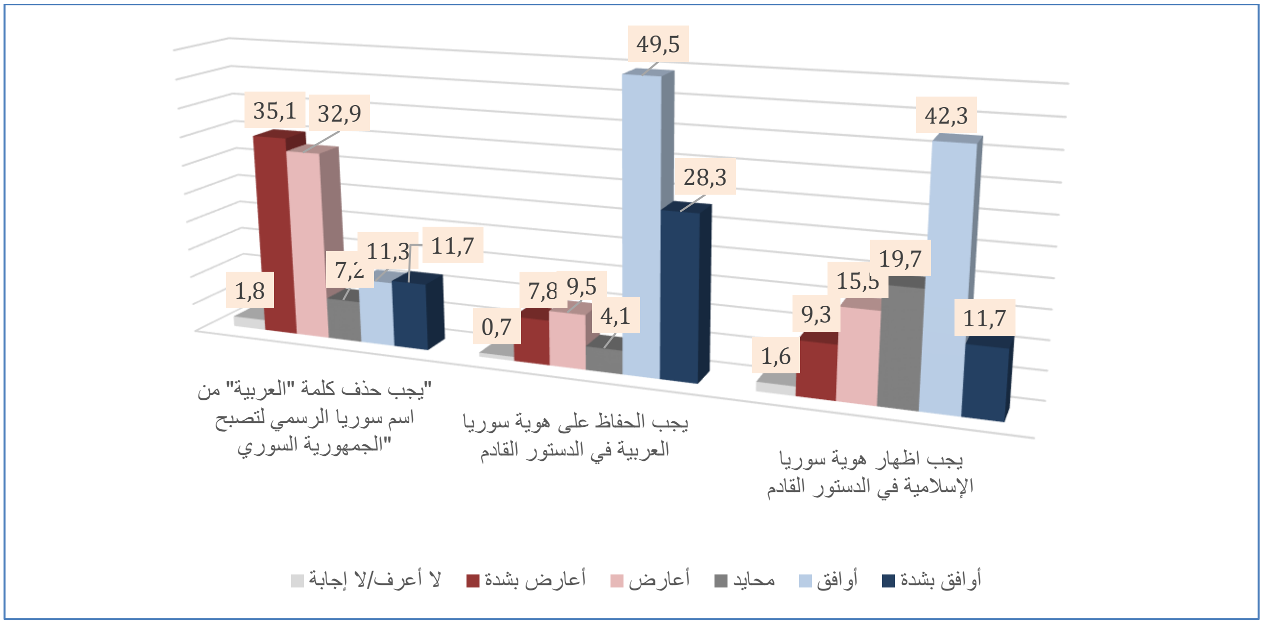
شكل 14. الدين والدستور



الهوية العربية/الإسلامية والأقليات

الملفت للانتباه هو التمسك بضرورة حضور الهوية العربية في الدستور بدرجة أكبر من الإسلامية (77.8% و54.0% على التوالي). كما ووجه اقتراح حذف كلمة العربية من اسم الجمهورية برفض الأكثرية (حوالي 67.0 %) (شكل 15). ولدى السؤال عن وجوب الاعتراف بالحقوق الثقافية للأقليات، أيدت ذلك الأغلبية الساحقة (80.1%) ولكن يظهر وجود انقسام حول اقتراح وجوب الاعتراف بالكردية كلغة ثانية في البلاد في الدستور القادم، رغم أن النسبة الأكبر والتي بلغت حوالي الثلث عارضته (شكل 16). كما يبدو أن أغلبية المستجيبين الذين يريدون حضور الهوية العربية أو الإسلامية لا يعتقدون بوجود تعارض بين موقفهم هذا وبين ضمان حقوق الأقليات الدينية والعرقية والقومية جدول (5).

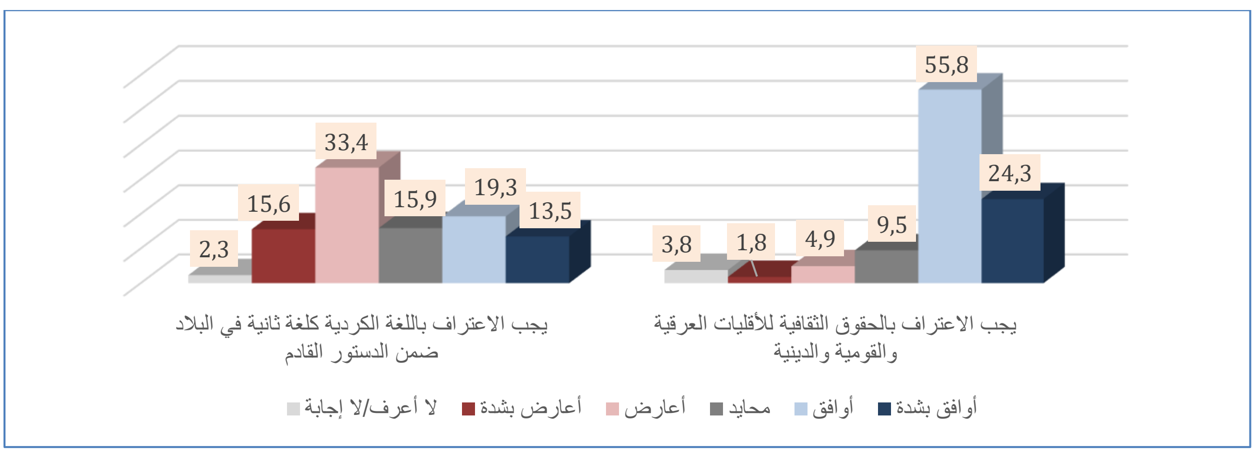
شكل 15. الهوية العربية/الإسلامية (%)



جدول 5. الموقف من الاعتراف بالحقوق الثقافية للأقليات حسب الموقف من الهوية العربية/الإسلامية

	يجب الاعتراف بالحقوق الثقافية للأقليات العرقية والقومية والدينية		
	يؤيد	محايد أو لا موقف واضح	يرفض
يجب الحفاظ على هوية سوريا العربية في الدستور القادم (%)			
يؤيد	76,8%	15,2%	8,0%
محايد أو لا موقف واضح	78,3%	16,9%	4,8%
يرفض	95,0%	3,7%	1,3%
يجب إظهار هوية سوريا الإسلامية في الدستور القادم (%)			
يؤيد	75,3%	14,9%	9,8%
محايد أو لا موقف واضح	73,2%	23,0%	3,8%
يرفض	96,2%	1,4%	2,3%

شكل 16. حقوق الأقليات



للتعرف بشكل مفصل على الخلفية الاجتماعية والديمغرافية لأولئك الذين يرفضون حذف العربية من اسم سوريا الرسمي، قمنا بالبحث عن المتغيرات التي ترتبط بهذا الموقف فوجدنا أن نسبة المعارضة تبلغ أعلى مستوياتها عند كل من الفئات التالية بالمقارنة مع غيرها: الإسلاميون، والأكبر من 46 عام، والطلاب وربات المنزل، وأصحاب الدخل بين 25-75 ألف، والشيعة والعلويين، والسنة، والعرب بالمقارنة مع الكرد، وفي دمشق وريفها وحمص وإدلب والسويداء، وفي مناطق سيطرة النظام والهدن، وعند الحاصلين على الإعدادية والثانوية فقط، وعند النساء بالمقارنة مع الرجال (جدول 6).

جدول 6. مقولة "يجب حذف كلمة "العربية" من اسم سوريا الرسمي"

	يؤيد	محايد أو لا موقف واضح	يرفض
الإيديولوجيا			
أقصى العلمانية	64,6%	5,9%	29,5%
علماني	31,1%	10,5%	58,4%
وسط	12,6%	8,8%	78,6%
إسلامي	8,6%	10,0%	81,4%
أقصى الإسلام السياسي	9,4%	12,5%	78,1%
العمر			
حتى 25 عام	22,6%	9,4%	67,9%
بين 26-35 عام	21,7%	10,9%	67,4%
بين 36-45 عام	27,3%	9,5%	63,2%
بين 46-55 عام	19,6%	5,3%	75,1%
من 56 عام وما فوق	23,7%	3,2%	73,1%
المهنة			
يمارس/تمارس عملا ما	24,3%	9,6%	66,2%
طالب/طالبة	20,3%	5,7%	74,0%
ربة منزل	17,4%	7,4%	75,3%
عاطل/عاطلة عن العمل	28,4%	11,6%	60,0%
الدخل			
أقل من 25 ألف	29,9%	8,1%	62,1%
بين 25-75 ألف	17,8%	9,0%	73,3%
أكثر من 75 ألف	26,3%	8,9%	64,9%
الديانة-الطائفة			
سني	15,5%	10,3%	74,2%
شيعي	0,0%	0,0%	100,0%
علوي	17,5%	3,5%	78,9%
اسماعيلي	40,5%	5,4%	54,1%
مسيحي	30,0%	3,3%	66,7%
القومية-الاثنية			
عربي	10,0%	9,3%	80,7%
كردي	93,3%	3,4%	3,4%
المحافظة			
دمشق	16,9%	5,5%	77,6%
ريف دمشق	4,4%	4,0%	91,6%
حلب	29,5%	32,7%	37,7%
حمص	1,9%	0,0%	98,1%
الحسكة	83,3%	5,5%	11,3%
إدلب	1,6%	8,2%	90,2%
العينة الثانية			
درعا	7,3%	22,0%	70,7%
السويداء	7,1%	7,8%	85,1%
المناطق			
مناطق سيطرة النظام	9,2%	2,3%	88,5%
مناطق سيطرة المعارضة	13,6%	19,2%	67,2%
مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية	83,6%	5,1%	11,3%
مناطق هدنة	1,8%	7,9%	90,3%
تركيا	38,3%	18,5%	43,2%
المستوى التعليمي			
أمية (بالعدد)	11	6	10
ابتدائية	24,4%	13,4%	62,2%
إعدادية	14,6%	9,6%	75,8%
ثانوية	20,0%	5,7%	74,3%
جامعية	28,2%	9,4%	62,4%

دراسات عليا	34,2%	15,8%	50,0%
الجندر			
رجال	26,0%	10,7%	63,4%
نساء	19,9%	7,3%	72,8%

يلخص الجدول (7) المتغيرات التي ترتبط بالموقف من حضور الإسلام كهوية لسوريا في الدستور القادم. باختصار، تبلغ نسبة المؤيدين لهذه المقولة أعلى مستوياتها عند كل من الفئات التالية بالمقارنة مع غيرها: عند الإسلاميين، والعاطلين عن العمل وربات المنزل، والأكبر من 46 عام، وأصحاب الدخل المتراوح بين 25-75 ألف، والسنة والشيعة، والعرب، وفي حلب وحمص وإدلب ودرعا، وفي مناطق سيطرة المعارضة، والأقل تعليماً.

جدول 7 مقولة "يجب إظهار هوية سوريا الإسلامية في الدستور القادم"

	يؤيد	محايد أو لا موقف واضح	يرفض
الإيديولوجيا			
أقصى العلمانية	3,1%	9,8%	87,0%
علماني	37,1%	22,8%	40,1%
وسط	60,3%	31,6%	8,1%
إسلامي	89,1%	8,0%	2,9%
أقصى الإسلام السياسي	100,0%	0,0%	0,0%
المهنة			
يمارس/تمارس عملا ما	52,6%	21,1%	26,3%
طالب/طالبة	38,2%	33,3%	28,5%
ربة منزل	66,9%	16,7%	16,4%
عاطل/عاطلة عن العمل	66,9%	16,7%	16,4%
العمر			
حتى 25 عام	54,4%	23,0%	22,6%
بين 26-35 عام	48,9%	29,8%	21,3%
بين 36-45 عام	53,9%	15,7%	30,4%
بين 46-55 عام	60,8%	12,1%	27,2%
من 56 عام وما فوق	68,8%	7,5%	23,7%
الدخل الشهري (بالليرة السورية)			
أقل من 25 ألف	46,6%	32,9%	20,5%
بين 25-75 ألف	58,4%	16,6%	25,1%
أكثر من 75 ألف	44,0%	21,2%	34,8%
الديانة-الطائفة			
سني	63,6%	23,7%	12,7%
شيعي	86,7%	0,0%	13,3%
علوي	7,0%	1,8%	91,2%
اسماعيلي	18,9%	0,0%	81,1%
مسيحي	0,0%	0,0%	100,0%
القومية-الاثنية			
عربي	60,7%	21,0%	18,3%
كردي	17,3%	23,1%	59,6%
المحافظة			
دمشق	58,8%	2,7%	38,4%
ريف دمشق	52,8%	27,5%	19,7%
حلب	75,0%	24,5%	0,5%
حمص	67,7%	1,9%	30,4%
الحسكة	23,6%	22,5%	53,8%
إدلب	62,4%	33,7%	3,9%
العينة الثانية			
درعا	62,0%	20,0%	18,0%
السويداء	3,9%	2,6%	93,5%
المناطق			
مناطق سيطرة النظام	58,9%	8,4%	32,7%
مناطق سيطرة المعارضة	67,8%	29,2%	3,0%
مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية	23,7%	22,3%	54,0%
مناطق هدن	49,1%	45,5%	5,5%
تركيا	37,0%	29,6%	33,3%
المستوى التعليمي			

أمية (بالعدد)	19	4	4
ابتدائية	63,4%	25,0%	11,6%
إعدادية	69,3%	15,2%	15,5%
ثانوية	55,3%	20,0%	24,8%
جامعية	41,9%	25,3%	32,7%
دراسات عليا	47,4%	13,2%	39,5%
الحالة المدنية			
عازب/عازبة	42,5%	24,7%	32,8%
متزوج/متزوجة	57,5%	20,0%	22,5%
أرمل/أرملة	57,6%	24,7%	17,6%
مطلق/مطلقة	65,6%	15,6%	18,8%

ما هي الخلفية الديمغرافية والاجتماعية لأولئك الذين يعارضون الاعتراف باللغة الكردية كلغة ثانية في البلاد. تقريباً لم يعارض أيا من الكرد هذا الاقتراح، لذلك النتائج التالية والتي يلخصها الجدول (8) هي تحديداً لعينة المستجيبين العرب.

تبلغ نسبة معارضة هذا الاقتراح أعلى مستوياتها عند كل من الفئات التالية بالمقارنة مع غيرها: الإسلاميون، والطلاب وربات المنزل، والشيعة والعلويون، وفي حمص وريف دمشق، وفي مناطق سيطرة النظام والمعارضة.

يلاحظ أن الحماس لتأييد هذا الاقتراح يزداد عند الأكبر من 46 عام، ومع زيادة الدخل، وتجاوز المرحلة الابتدائية.

الملفت للنظر أن من بين جميع الطوائف الدينية التي شملها هذا المسح، الاسماعيليون هم وحدهم الذين يؤيدون هذا المطلب (63.9%)، وينقسم المسيحيون على أنفسهم إلى حد ما.

جدول 8. مقولة "يجب الاعتراف باللغة الكردية كلغة ثانية في البلاد"

	يؤيد	محايد او لا موقف واضح	يعارض
الإيديولوجيا			
أقصى العلمانية	52,6%	3,1%	44,3%
علماني	22,3%	23,4%	54,4%
وسط	14,5%	24,1%	61,4%
إسلامي	24,5%	17,3%	58,2%
أقصى الإسلام السياسي	17,2%	20,7%	62,1%
العمر			
حتى 25 عام	18,3%	24,6%	57,1%
بين 26-35 عام	15,6%	27,0%	57,4%
بين 36-45 عام	22,5%	16,9%	60,6%
بين 46-55 عام	31,1%	10,7%	58,2%
من 56 عام وما فوق	32,5%	11,7%	55,8%
المهنة			
يمارس/تمارس عملا ما	23,3%	20,2%	56,5%
طالب/طالبة	7,9%	24,8%	67,3%
ربة منزل	17,4%	19,0%	63,6%
عاطل/عاطلة عن العمل	20,3%	31,1%	48,6%
الدخل الشهري (بالليرة السورية)			
أقل من 25 ألف	10,2%	27,3%	62,5%
بين 25-75 ألف	22,8%	16,4%	60,7%
أكثر من 75 ألف	28,7%	14,7%	56,6%
الديانة-الطائفة			
سني	17,6%	23,3%	59,1%
شيعي	26,7%	3,3%	70,0%
علوي	24,6%	5,3%	70,2%
اسماعيلي	63,9%	11,1%	25,0%
مسيحي	52,2%	0,0%	47,8%
المحافظة			
دمشق	50,6%	9,1%	40,2%
ريف دمشق	15,9%	24,8%	59,3%
حلب	5,4%	51,2%	43,4%
حمص	21,7%	3,8%	74,5%
الحسكة (بالعدد)	8	14	5
إدلب	41,8%	22,4%	35,8%
العينة الثانية			
درعا	30,7%	47,3%	22,0%

السويداء	9,1%	38,3%	52,6%
المناطق			
مناطق سيطرة النظام	31,3%	7,5%	61,2%
مناطق سيطرة المعارضة	8,2%	27,3%	64,5%
مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية (بالعدد)	8	14	5
مناطق هدنة	6,7%	51,2%	42,1%
تركيا	41,8%	22,4%	35,8%
المستوى التعليمي			
أمية (بالعدد)	3	8	19
ابتدائية	7,2%	36,2%	56,5%
إعدادية	24,8%	17,1%	58,0%
ثانوية	21,2%	18,1%	60,7%
جامعية	21,8%	20,3%	57,9%
دراسات عليا (بالعدد)	10	7	11

يمكن تلخيص التوجهات العامة للمستجيبين حول موضوع الهوية على النحو التالي:

أولاً، من الواضح أن أكبر إجماع هو أن ينص الدستور على التزام الدولة السورية بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان، وقد تكون هذه القضية إحدى أسس الوفاق الوطني الجديد. إن دعم الأغلبية الساحقة لمطالبة الدولة السورية القادمة الالتزام بشرعة حقوق الإنسان، أكثر من (91) بالمائة، يعكس الأولوية التي يوليها المستجيبون للحقوق والحريات في الدستور القادم. وبالنسبة للمواطن السوري الذي ولد بعد عام 1963، فإنه لم يعرف إلا حكم الحزب الواحد، والفرد الأوحد، ولم يجرب المواطنة الحرة الكريمة، فحتى الإشارة إلى الحقوق والحريات في دستور عام 1973، جردتها حالة الطوارئ المفروضة منذ عام 1963، والممارسات القمعية للنظام، الأمر الذي يفسر توق المواطن السوري لحياة سياسية، متضمنة بدستور يحفظ الحقوق والحريات الأساسية للإنسان، بما ينسجم مع واحدة من أعلى المعايير، ألا وهي الشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

ثانياً، قد يكون من المفاجئ للبعض أن تكون نسبة مؤيدي أن ينص الدستور المستقبلي على دور للشريعة الإسلامية كمصدر من مصادر التشريع عالية بهذا الشكل (77.9) بالمائة. هناك عدة قراءات محتملة لهذه النسبة: 1) تقترب هذه النسبة من استطلاعات جرت في أغلب الدول العربية على مدى السنوات الماضية حول دور للشريعة كمصدر من مصادر التشريع؛ 2) أن كافة الدساتير السورية قد نصت على أن "الفقه الإسلامي" هو مصدر من مصادر التشريع، بدءاً من دستور عام 1950 وحتى عام 2012، مروراً بدستور حافظ الأسد لعام 1973؛ 3) من الواضح أن النسبة العالية المؤيدة لهذه القضية قد لا تتجاوز أن تكون المطالبة بدور للشريعة هو أمر مرتبط بالهوية، أكثر من كونه أمر تشريعي، وذلك لأن الممارسة التشريعية في الحياة السياسية السورية لم تعطي دوراً حيوياً للشريعة الإسلامية، خاصة في فترة حكم البعث منذ عام 1963؛ 4) قد تعكس النسبة العالية الداعمة لهذا النص التوجه العام الذي ساد في السنوات الأخيرة من الثورة السورية، وذلك باتجاه المجتمع المتزايد نحو التدين، خاصة في أوساط العرب السنة، كعنصر مقاومة في وجه الكارثة الإنسانية الأسوأ منذ الحرب العالمية الثانية.

ثالثاً، من غير المستغرب أن تحظى دعوة الحفاظ على الهوية العربية بنسبة دعم عالية تصل إلى حوالي (77.8) بالمائة، فهي تعكس حقيقة التركيبة السكانية، حيث تُقدر نسبة العرب من سكان سوريا بحوالي (80) بالمائة. لقد ناضلت الأقلية الكردية، ممثلة بأحزابها وقواها السياسية، على مدى السنوات الماضية للمطالبة بحقوقها الأساسية التي حرمت منها من قبل نظام استبدادي يعتمد الخطاب القومي العربي المهمش للأقليات غير العربية. وكان من بين مطالب القوى السياسية الكردية التأكيد على هوية كافة المكونات المشكلة للمجتمع السوري، وتأكيد حقوقها الثقافية والسياسية، بما في ذلك عدم تحيز الوثائق والتوافقات السياسية، ومن بينها المبادئ التي يمكن أن تكون أساساً في الدستور المقبل لصالح المكون العربي. مطالب الأقلية الكردية، بما فيها المطالبة بحذف كلمة "العربية" من اسم الدولة، لا يُتوقع أن تلقى دعماً من قبل الأغلبية العربية، خاصة إذا كان هناك اعتقاد بأن الأقلية تحاول فرض هذا الأمر في لحظة تتعرض فيها البلاد لحرب قد تنتهي بتقسيمها، كما أن ممارسات الإدارة الذاتية ذات الأغلبية الكردية في المناطق التي سيطرت عليها لم تكن مطمئنة تجاه المكون العربي الأمر الذي وسع من هامش الاستقطاب بين المكونين الكردي والعربي، وجعل النقاش الهادئ والموضوعي غائب عن الطرفين. الرد على التطرف في طرح مطالب فيها كثير من العدالة يُتوقع ألا تخلو من تطرف، كأن ترفض الأغلبية العربية حذف كلمة "العربية" من الدستور أو

أن تعترف الأغلبية العربية باللغة الكردية كلغة ثانية في البلاد. من هنا، يُتوقع أن تكون هذه القضية من القضايا الشائكة في صياغة الدستور القادم لسوريا، ولن تمر إلا إذا تصرفت القوى السياسية بحس وطني عال، وبروح التوافق والتنازلات المتبادلة.

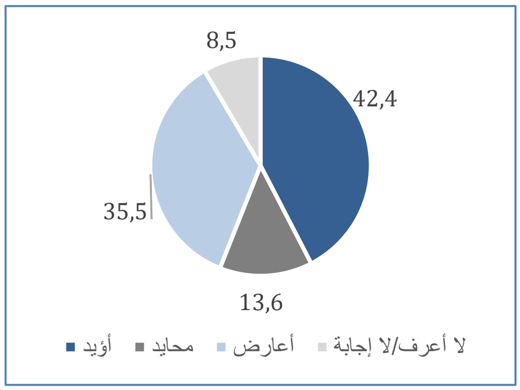
رابعاً، كما أسلفنا فإن موضوع الهوية الإسلامية لسوريا حظي بدعم أقل من الهوية العربية، وهذا أمر متوقع، فالطبيعي أن تدعم موضوع الهوية الإسلامية القوى الإسلامية بين السنة العرب تحديداً، بينما تعارضه القوى العلمانية والأقليات. ومع ذلك، فإن دعم نص الدستور القادم على دول للشريعة الإسلامية كمصدر من مصادر التشريع، يعتبر عالياً مقارنة بوزن القوى ذات التوجه الإسلامي، الأمر الذي يعني أن الأغلبية ترى في هذا الأمر تثبت لهوية إسلامية. الأمر الآخر المثير للانتباه يتمثل في دعم قوي بين الإسلاميين للهوية العربية، وهو توجه عام بين الإسلاميين في المنطقة العربية.

خامساً، من الأمور الإيجابية في الاستطلاع حول الهوية، أنه وبالرغم من الاختلاف بين المكونين العربي والكردي تحديداً، حول الهوية العربية، فإن وجود أغلبية كبيرة من المستجيبين الداعمين لحقوق الأقليات سيكون أساساً لتفهم كافة المكونات أن هذه القضية أساسية ومكملة لمطالبة الدولة القادمة الالتزام بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان. كما يمكن لهذه القضية أن توجد البيئة المناسبة لإيجاد توازن عادل ومريح بين مطالبة الأغلبية الاعتراف بهويتها، وإيجاد التطمينات المناسبة للأقليات من خلال مبادئ وممارسات، تبدأ باعتراف من الأغلبية بحقوق الأقليات ومساواتها القانونية.

الفصل الرابع: اللامركزية

تشغل اللامركزية حيزاً واسعاً من النقاش السياسي الدائر في سوريا اليوم وتتباين حوله الآراء بشدة. للتعرف على موقف المستجيبين من حضور هذه القضية في الدستور القادم طرحنا عليهم المقولة التالية "يجب أن تتبنّى سوريا نظاماً سياسياً لا مركزياً يقوم على منح السلطات المحلية صلاحيات إدارية واسعة" وطلبنا معرفة رأيهم فيما لو كانوا يعارضونها أم يؤيدونها. أيدتها النسبة الأكبر من المستجيبين (42.4%) وعارضها حوالي ثلثهم (35.5%) (شكل 17).

شكل 17 مقولة "يجب أن تتبنّى سوريا نظاماً سياسياً لا مركزياً يقوم على منح السلطات المحلية صلاحيات إدارية واسعة"



لكن من هم الذين يؤيدون اللامركزية ومن هم الذين يعارضونها؟

يظهر تحليل النتائج وجود علاقة بين كل من المتغيرات التالية المذكورة في الجدول (9) والموقف من اللامركزية. بشكل عام يزداد الرفض عند كل من الفئات التالية بالمقارنة مع غيرها: الطلاب والذين يمارسون عمل ما، الأكبر من 36 عام، ذوي الدخل المتوسط (بين 25 – 75 ألف)، الشيعة والعلويين، العرب، حمص ودمشق وريفها، مناطق سيطرة النظام، الحاصلين على الثانوية فقط.

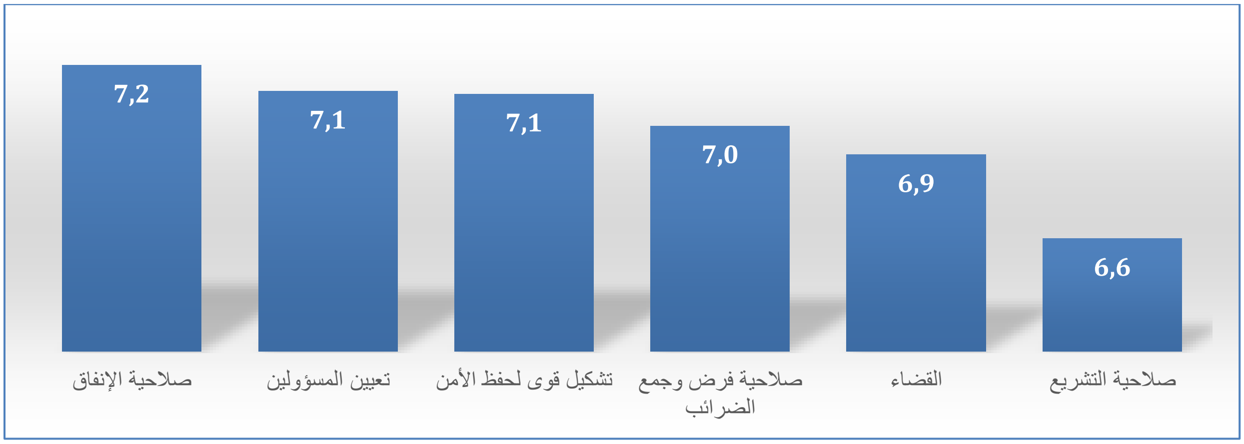
جدول 9. الموقف من اللامركزية حسب بعض المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية

	أؤيد	محايد	أعارض	لا أعرف/لا إجابة
الإيديولوجيا				
أقصى العلمانية	62,6%	2,8%	29,1%	5,5%
علماني	44,5%	5,4%	40,9%	9,3%
وسط	33,0%	16,1%	41,0%	9,9%
إسلامي	46,8%	19,3%	26,7%	7,2%
أقصى الإسلام السياسي	25,7%	20,0%	45,7%	8,6%
المهنة				
يمارس/تمارس عملاً ما	46,7%	10,5%	36,1%	6,7%
طالب/طالبة	33,7%	21,3%	39,6%	5,3%
ربة منزل	32,3%	18,5%	33,8%	15,5%
عاطل/عاطلة عن العمل	42,7%	18,8%	29,2%	9,4%
العمر				
حتى 25 عام	35,0%	19,0%	33,2%	12,8%
بين 26-35 عام	45,9%	15,9%	30,5%	7,6%
بين 36-45 عام	45,2%	10,9%	36,1%	7,8%
بين 46-55 عام	40,1%	7,1%	46,8%	5,9%
من 56 عام وما فوق	36,8%	3,2%	51,6%	8,4%
الدخل				
أقل من 25 ألف	32,1%	16,6%	34,1%	17,2%

بين 25-75 ألف	41,4%	10,3%	42,8%	5,5%
أكثر من 75 ألف	53,8%	5,7%	38,0%	2,5%
الديانة-الطائفة				
سني	42,1%	16,5%	32,2%	9,2%
شيعي	3,3%	0,0%	91,2%	0,0%
علوي	8,8%	0,0%	91,2%	0,0%
اسماعيلي	48,6%	0,0%	51,4%	0,0%
مسيحي	40,0%	3,3%	56,7%	0,0%
القومية-الاثنية				
عربي	36,9%	15,0%	40,4%	7,7%
كردي	72,6%	4,8%	10,1%	12,5%
تركماني (بالعدد)	20	3	0	6
المحافظة				
دمشق	48,6%	2,4%	49,0%	0,0%
ريف دمشق	25,8%	20,5%	48,6%	5,0%
حلب	48,6%	10,0%	6,4%	35,0%
حمص	36,5%	12,2%	47,4%	3,8%
الحسكة	67,6%	6,9%	12,7%	12,7%
إدلب	33,9%	20,9%	39,8%	5,3%
العينة الثانية				
درعا	82,0%	11,3%	6,7%	0,0%
السويداء	49,4%	14,9%	20,1%	15,6%
المناطق				
مناطق سيطرة النظام	28,2%	4,5%	65,3%	2,0%
مناطق سيطرة المعارضة	47,8%	18,1%	20,9%	13,2%
مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية	67,6%	6,9%	12,7%	12,7%
مناطق هدن	18,7%	42,2%	27,7%	11,4%
تركيا	77,8%	12,3%	9,9%	0,0%
المستوى التعليمي				
أمية (بالعدد)	5	0	4	18
ابتدائية	27,6%	18,2%	26,6%	27,6%
إعدادية	39,6%	14,1%	35,3%	11,0%
ثانوية	35,8%	16,2%	42,4%	5,6%
جامعية	54,2%	9,8%	33,5%	2,5%
دراسات عليا	58,5%	14,6%	26,8%	0,0%
الجندر				
رجال	47,1%	9,0%	35,8%	8,1%
نساء	38,4%	17,5%	35,4%	8,8%

ولكي نتعرف بشكل أفضل على توجهاتهم بخصوص حجم الصلاحيات التي يجب أن تكون بيد السلطة المحلية طرحنا عدة جوانب لها: الشؤون المالية (جمع الضرائب والإنفاق)، الإدارية (تعيين المسؤولين)، الأمنية (تشكيل قوى لحفظ الامن)، بالإضافة إلى التشريع والقضاء. كان السؤال على الشكل التالي: "ما مدى حجم الصلاحيات التي يجب أن تكون بيد السلطة المحلية برأيك؟ من صفر إلى عشرة , حيث 0 خاضعة تماماً للسلطة المركزية. و10 مستقلة تماما عن السلطة المركزية." هذا السؤال كان مخصصاً فقط لأولئك الذين لم يعارضوا المقولة السابقة عن اللامركزية. كما يظهر الشكل (18) جاء التشريع والقضاء في آخر القائمة بمعدل (6,6-6,9) وحازت باقي الأبعاد على معدل 7,0 أو أكثر قليلاً. لكن كيف تختلف هذه النتائج بين العرب والكرد وما هو موقف المستجيبين من منح الإدارة الذاتية الديمقراطية وضعاً خاصة بصلاحيات أكبر من غيرها؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في السطور التالية.

شكل 18. حجم الصلاحيات التي يجب أن تكون بيد السلطة المحلية (المتوسط الحسابي)

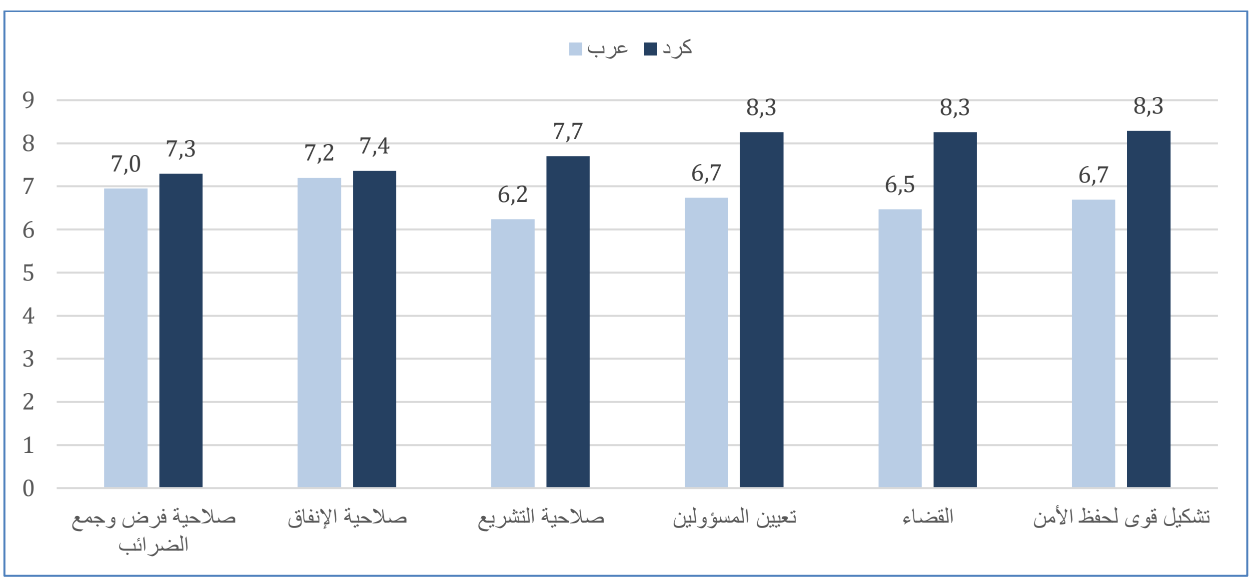


بمقارنة النتائج بين العرب والكرد يظهر الفرق بالمعدل، حيث يصل أعلى مستوياته في كل الحالات عند الأكراد بالمقارنة مع العرب، لكن يصبح الفرق كبير في التشريع وتعيين المسؤولين والقضاء وتشكيل قوى حفظ الامن. أما بالنسبة للشؤون المالية (جمع الضرائب والإنفاق) فالفارق يتضاءل (شكل 19).

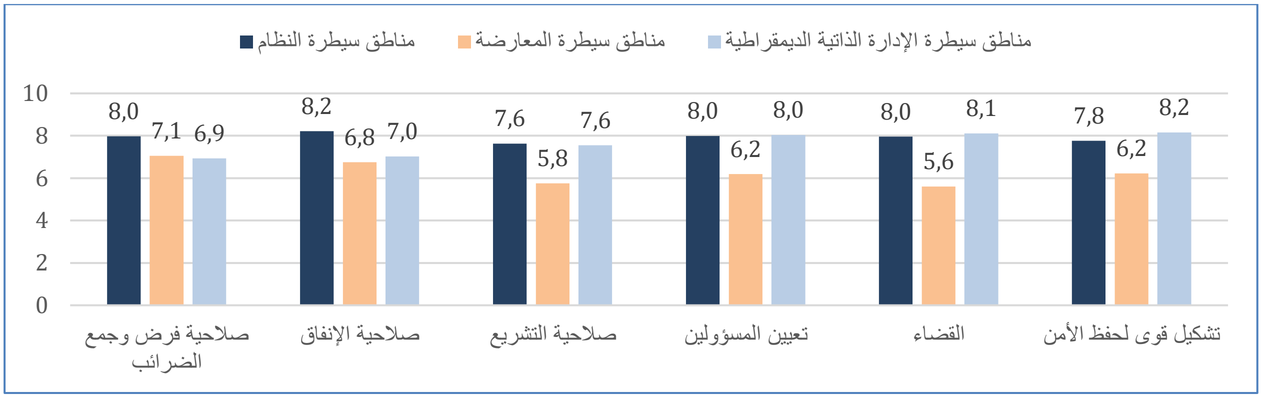
بالمقارنة بين مناطق السيطرة، نجد أن الذين يؤيدون اللامركزية في مناطق النظام والإدارة الذاتية يريدون أن يضعوا صلاحيات أوسع بيد السلطة المحلية من أولئك المقيمين في مناطق سيطرة المعارضة باستثناء القضايا المالية فهي تتقارب (شكل 20)، لكن يجدر التذكير أن نسبة قليلة في مناطق سيطرة النظام تؤيد اللامركزية بالمقارنة مع مناطق سيطرة المعارضة والإدارة الذاتية الديمقراطية.

بالإضافة إلى ذلك، رفض أكثر من نصف المستجيبين اقتراح منح الإدارة الذاتية الديمقراطية وضعاً خاصاً بصلاحيات أوسع من غيرها وأيده حوالي الربع (شكل 21).

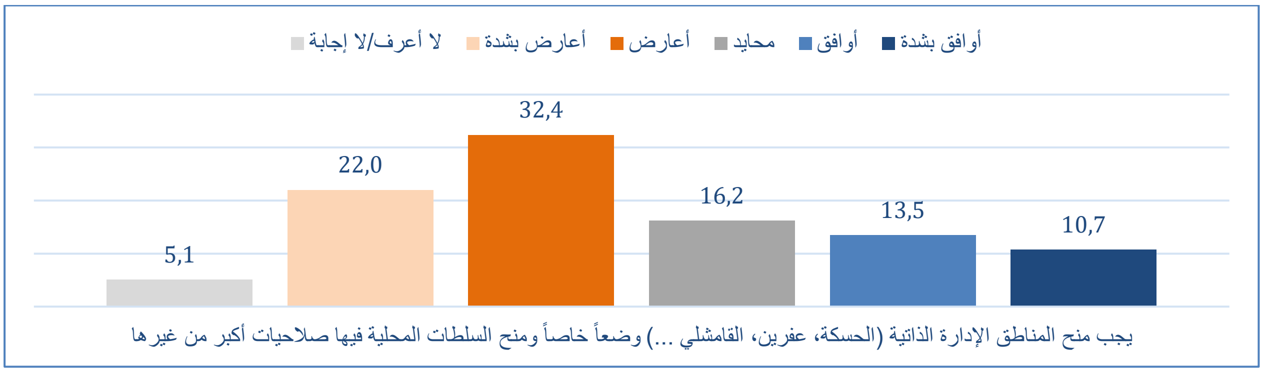
شكل 19. حجم الصلاحيات التي يجب أن تكون بيد السلطة المحلية بين العرب والكرد من الذين يؤيدون اللامركزية (المتوسط الحسابي)



شكل 20. حجم الصلاحيات التي يجب أن تكون بيد السلطة المحلية حسب مناطق السيطرة المحلية عند الذين يؤيدون اللامركزية (المتوسط الحسابي)



شكل 21. وضعاً خاصاً للإدارة الذاتية الديمقراطية؟ (%)



يبدو أن نتائج الاستطلاع هنا غير مفاجئة. بداية، هناك نسبة لا بأس بها تؤيد اللامركزية، لكن وعند مقارنتها مع المعارضين، فالفارق غير كبير. وهناك قراءتان لهذه النتيجة، أولاها، إن تأييد أكثر من (42) بالمئة من المستجيبين مع موضوع اللامركزية الإدارية منسجمون مع التوجه العام للتقليل من تمركز السلطات، وفي هذا أمر إيجابي يعزز من المطالبة بالالتزام بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان، والمطالبة بألا تتمركز السلطات التنفيذية بشخص رئيس الجمهورية، ودعم النظام البرلماني بغرفتين، ودعم حقوق الأقليات. باختصار، يريد السوريون نظاماً سياسياً جديداً، بتركيبة جديدة، تضمن حداً أكبر من المشاركة والمسائلة والمحاسبة، وتقدم ضمانات مؤسساتية أكبر للحد من إساءة استخدام السلطة. القراءة الثانية لنحو ثلث الذين تم استطلاع آرائهم بمعارضة اللامركزية الإدارية قد يكون مرده الحرص على الحفاظ على وحدة البلاد، خاصة في وجه دعوات وممارسات يتخوف الكثير أن تصب في مشروع تقسيمي للبلاد.

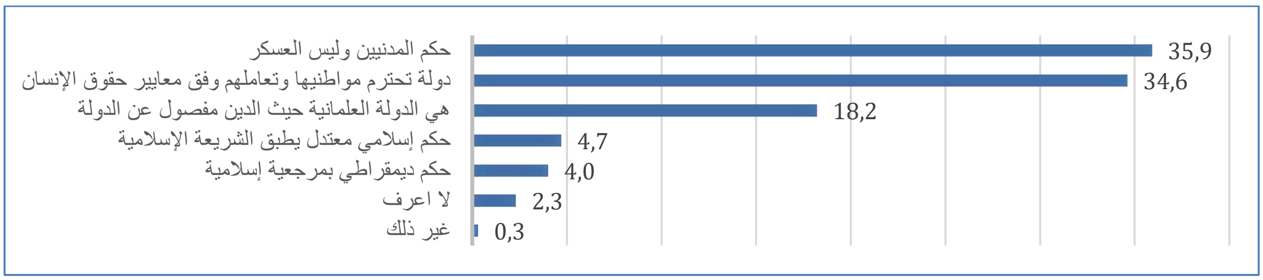
أما بالنسبة للفئات التي أيدت وعارضت اللامركزية، فهي منطقية، إذا يُتوقع أن يدعم الكرد، بين الأقليات، موضوع اللامركزية، بينما كانت الأغلبية وأقليات أخرى منقسمة حوله. الأمر الملفت للنظر أنه بين المستجيبين الشيعة والعلويين، فنسبة المعارضة عالية جداً، زادت على الـ (90) بالمائة. وهنا أيضاً قد يكون التفسير مرتبط بقناعة البعض أن المخاطر المحتملة، بما فيها التقسيم، تستدعي مثل هذه القناعات. وفي هذا، لم يكن مستغرباً أن أغلبية المؤيدين لـ اللامركزية هم في مناطق الإدارة الذاتية، والقاطنين في تركيا، ومناطق المعارضة، مقارنة مع مناطق النظام. لقد شهد قاطنو هذه المناطق تجارب متفاوتة من اللامركزية، جعلتهم يدركون فوائدها، أو أنها قد تكون الطريق الصحيح للحفاظ على حكم مركزي، ودولة موحدة، لكن بصلاحيات إدارية أقل.

وأخيراً، فإن معارضة أغلب المناطق، ما خلا المستجيبين من مناطق الإدارة الذاتية، لإعطاء هذه المنطقة صلاحيات أكبر، فهو انعكاس لرفض الأغلبية أن تبادر أي من المناطق بمحاولة فرض نموذج معين، أو إعلان نوع بعينه من اللامركزية (كالإعلان عن الفيدرالية من طرف واحد).

شكل الحكم

مع انطلاقة الثورات العربية في 2010 برز مصطلح جديد استخدم في المظاهرات السلمية في العديد من البلدان العربية، ألا وهو "الدولة المدنية". بدا وقتها أشبه بمصطلح غامض كونه قابل لتأويلات متعددة تختلف بشكل كبير فيما بينها، لكنه كان مفيداً لتذويب الخلافات والانقسامات الإيديولوجية والدينية بين القوى السياسية في المجتمعات العربية. حاولنا هنا التعرف على المعنى أو المعاني الأكثر انتشاراً بين المستجيبين لهذا المصطلح لنتمكن من تحديد معالم الدولة التي نادى بها المتظاهرون في الساحات السورية ودفعوا في سبيلها الغالي والرخيص. كما يظهر الشكل (22) "حكم المدنيين وليس العسكر" و "دولة تحترم مواطنيها وتعاملهم وفق معايير حقوق الإنسان" هما التعريفان الأكثر انتشار عن الدولة المدنية. حتى عند أولئك الذين قالوا "غير ذلك" فلقد كانت آرائهم أقرب إلى هاذين التعبيرين حيث كانت من نوع "دولة تحترم كرامة الناس وحقوقهم" و "دولة ديمقراطية" و "دولة المواطنة والعدالة" و "دولة القانون والمؤسسات".

شكل 22. ما الذي تفهمه من تعبير "دولة مدنية"؟



من خلال المقارنة بين مختلف الفئات الديمغرافية والاجتماعية (جدول 10) سنحاول التعرف بشكل أعمق على طبيعة توزع هاذين التعريفين:

- النظر للدولة المدنية على أنها الدولة التي تحترم مواطنيها يبلغ أعلى مستوياته عند الفئات التالية بالمقارنة مع غيرها: عند العلمانيين، والأكثر دخلاً، والشيعة والاسماعيليين، والكرد، وفي تركيا (العاملين في منظمات المجتمع المدني) ومناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية، وحلب والحسكة، والأكثر تعليماً، وعند الرجال بالمقارنة مع النساء، والأكبر سناً.
- النظر للدولة المدنية على أنها "حكم المدنيين وليس العسكر" يبلغ أعلى مستوياته عند كل من الفئات التالية بالمقارنة مع غيرها: عند الإسلاميين، والأقل دخلاً، والسنة، والعرب، ومناطق سيطرة المعارضة والهدن، وحمص وإدلب والسويداء ودرعا، والأقل تعليماً، وعند النساء بالمقارنة مع الرجال، والأصغر سناً.

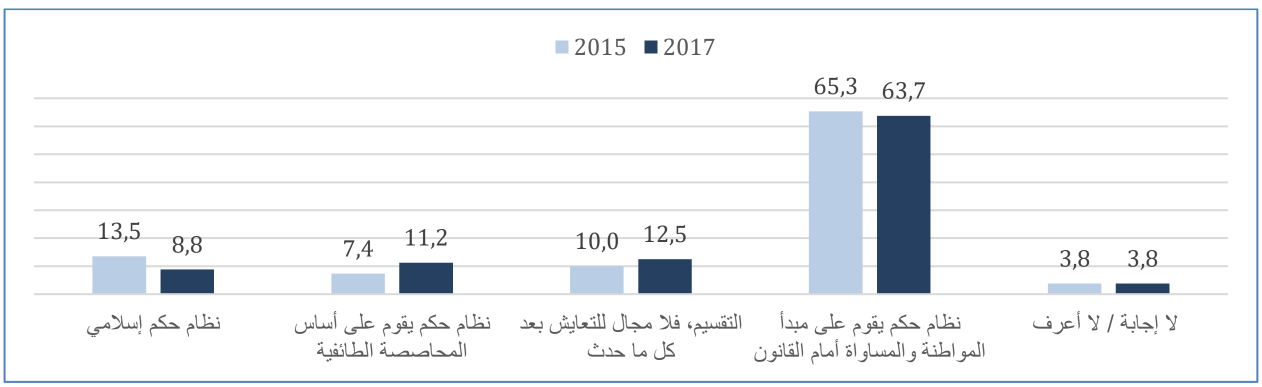
جدول 10. فهم الدولة المدنية حسب بعض المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية

	حكم المدنيين وليس العسكر	حكم ديمقراطي بمرجعية إسلامية	حكم إسلامي معتدل يطبق الشريعة الإسلامية	دولة تحترم مواطنيها وتعاملهم وفق معايير حقوق الإنسان	هي الدولة العلمانية حيث الدين مفصول عن الدولة	لا اعرف	غير ذلك
الإيديولوجيا							
أقصى العلمانية	14,6%	0,8%	0,4%	40,9%	39,0%	3,9%	0,4%
علماني	27,5%	0,3%	0,3%	51,6%	19,1%	1,2%	0,0%
وسط	33,8%	3,1%	3,1%	39,6%	17,0%	2,6%	0,6%
إسلامي	54,7%	7,8%	10,6%	15,2%	9,8%	1,9%	0,0%
أقصى الإسلام السياسي	22,9%	20,0%	22,9%	14,3%	20,0%	0,0%	0,0%
الدخل الشهري بالليرة السورية							
أقل من 25 ألف	49,6%	1,7%	2,3%	27,4%	14,0%	5,0%	0,0%
بين 25-75 ألف	30,3%	4,7%	5,1%	39,2%	18,4%	2,1%	0,3%
أكثر من 75 ألف	17,7%	5,4%	4,4%	41,1%	30,1%	0,6%	0,6%
الديانة-الطائفة							
سني	40,8%	4,7%	5,9%	31,6%	14,3%	2,2%	0,3%
شيعي	10,0%	0,0%	0,0%	70,0%	20,0%	0,0%	0,0%
علوي	5,3%	0,0%	0,0%	40,4%	54,4%	0,0%	0,0%
اسماعيلي	10,8%	0,0%	0,0%	51,4%	37,8%	0,0%	0,0%
مسيحي	3,3%	0,0%	0,0%	33,3%	63,3%	0,0%	0,0%
المناطق							
مناطق سيطرة النظام	27,7%	4,9%	5,2%	36,2%	25,9%	0,1%	0,0%
مناطق سيطرة المعارضة	47,7%	3,2%	6,1%	29,2%	9,6%	3,5%	0,7%
مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية	29,8%	3,6%	0,7%	44,4%	15,3%	6,2%	0,0%
مناطق الهدن	38,6%	4,8%	3,6%	25,3%	26,5%	0,0%	0,6%
تركيا	11,1%	1,2%	3,7%	58,0%	25,9%	0,0%	0,0%
المحافظة							
دمشق	28,2%	8,6%	9,0%	30,2%	23,9%	0,0%	0,0%
ريف دمشق	35,4%	5,0%	4,0%	28,9%	25,8%	0,2%	0,6%
حلب	26,4%	5,5%	5,9%	46,8%	3,2%	11,4%	0,9%
حمص	52,6%	0,0%	0,3%	33,0%	13,8%	0,3%	0,0%
الحسكة	29,5%	3,6%	0,7%	44,7%	15,3%	6,2%	0,0%
إدلب	43,7%	2,4%	9,1%	26,3%	18,0%	0,3%	0,3%
العينة الثانية							
درعا	44,0%	20,7%	2,7%	16,7%	15,3%	0,7%	0,0%
السويداء	54,5%	1,3%	4,5%	35,7%	2,6%	1,3%	0,0%
المستوى التعليمي							
أمية (بالعدد)	10	0	0	9	4	4	0
ابتدائية	44,8%	3,1%	5,2%	27,1%	9,4%	10,4%	0,0%
إعدادية	45,5%	6,9%	7,9%	24,3%	13,6%	1,8%	0,0%
ثانوية	36,6%	4,5%	5,0%	32,7%	19,6%	1,3%	0,3%
جامعية	28,2%	2,2%	2,9%	43,3%	21,9%	0,9%	0,6%
دراسات عليا	14,6%	2,4%	0,0%	56,1%	26,8%	0,0%	0,0%
الجندر							
رجال	26,9%	5,1%	5,6%	41,5%	17,6%	2,6%	0,6%
نساء	43,8%	2,9%	3,9%	28,6%	18,8%	2,0%	0,0%
العمر							
حتى 25 عام	44,1%	1,9%	5,3%	27,0%	17,1%	4,3%	0,3%
بين 26-35 عام	39,3%	3,6%	3,3%	32,0%	19,2%	2,1%	0,5%
بين 36-45 عام	33,5%	3,3%	5,2%	37,4%	18,7%	1,7%	0,2%
بين 46-55 عام	23,8%	5,9%	6,3%	45,7%	17,5%	0,7%	0,0%
من 56 وما فوق	20,0%	12,6%	6,3%	42,1%	15,8%	3,2%	0,0%
القومية-الاثنية							
عربي	36,8%	4,4%	5,4%	32,8%	18,8%	1,6%	0,2%
كردي	30,8%	1,9%	0,5%	43,8%	16,8%	6,3%	0,0%

لعل الإسلاميين بين السوريين هم من أوائل من أشاع مصطلح الدولة المدنية، فقد ظهر هذا المصطلح في أدبيات الإخوان المسلمين السوريين في أوائل عام 2001، وتم تبنيه في المشروع السياسي الذي طرحوه في عام 2004. يبدو أن استخدام مصطلح الدولة المدنية لدى الإخوان كان هدفه الالتفاف على مصطلح الدولة العلمانية، من ناحية، وإظهار عدم تراجعهم عن الالتزام بالمشروع الإسلامي الذي كان ينادي بالدولة الإسلامية، وحكم الشريعة. من هنا فليس غريباً، أن يكون التعريف لدى أغلبية الإسلاميين هو غير الدولة العلمانية، أو حتى الدولة التي تحترم مواطنيها أو تعاملهم على أساس حقوق الإنسان. النسبة الأعلى لدى الإسلامين كانت تلك التي ترى في الدولة المدنية نقيضاً لحكم العسكر. ومع أن هذا التعريف أقل توافقاً مع التعاريف الأخرى المطروحة، فهو يحمل في طياته تفضيلاً لحكم "المدنيين"، وليس العسكر الذين كان حكمهم في التجربة السورية صنواً للدكتاتورية والفساد. أما إجابة من هم في الوسط والعلمانيين بأن الدولة المدنية هي تلك التي تحترم مواطنيها وتحتكم إلى حقوق الإنسان، أو الدولة العلمانية التي تفصل الدين عن الدولة كما هو الحال مع أقصى العلمانيين، فهذا يعني أن هذه القضية بحاجة إلى نقاش جاد وهادئ حول معنى الدولة المدنية، ودور الدين فيها، وهي إحدى القضايا الشائكة في المجتمع السوري. وكما أن هذه القضية واجهت دول الربيع العربي بأكملها، فهناك تجارب ناجحة في التعاطي معها، وأخرى قادت إلى فشل تجربة التحول الديمقراطي، نتيجة فشل الإسلاميين والعلمانيين في التوافق على قواعد اللعبة الديمقراطية، بما في ذلك التوصل إلى صيغة توافقية حول علاقة الدين بالدولة.

تشكل المسألة الطائفية واحدة من أعقد المشاكل التي تواجه سوريا في المستقبل، ولتجاوزها عادة ما يتم طرح نماذج مختلفة للحكم مثل المحاصصة الطائفية والتقسيم ودولة المواطنة، في حين أن هناك من يفترض أن الحكم الإسلامي يحل هذه المشكلة. طرحنا كل هذه الاحتمالات في مسح سابق عن الطائفية أجريناه في 2015 وأعدنا السؤال ذاته في مسحنا هذا بهدف التعرف على التغييرات في المواقف خلال هاذين العامين. كما يظهر في الشكل (23) لا تغيرات مهمة طرأت على هذه المواقف: لا تزال الأكثرية متمسكة بخيار نظام حكم يقوم على مبدأ المواطنة والمساواة أمام القانون.

شكل 23. ما هو شكل الحكم الأنسب لتجاوز المشكلة الطائفية برأيك؟



يظهر تحليل النتائج وجود علاقة بين كل من المتغيرات التي يلخصها الجدول (11) والموقف من شكل الحكم الأنسب لتجاوز المشكلة الطائفية:

- يصل تأييد مبدأ المواطنة أدنى مستوياته عند كل من الفئات التالية بالمقارنة مع غيرها: عند الإسلاميين، والعاطلين عن العمل وربات المنزل، وذوي الدخل الأقل من 25 ألف، والسنة، والكرد، ودمشق وريفها والحسكة، وفي مناطق الهدن والإدارة الذاتية الديمقراطية والنظام، وعند الأقل تعليماً.
- يصل تأييد التقسيم أعلى مستوياته عند كل من الفئات التالية بالمقارنة مع غيرها: أقصى العلمانية، والعاطلين عن العمل وربات المنزل، والعلويين، والكرد، وفي الحسكة ودرعا والسويداء، ومناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية، والأقل تعليماً.
- يصل تأييد الحكم الإسلامي أعلى مستوياته عند كل من الفئات التالية بالمقارنة مع غيرها: عند الإسلاميين، والسنة، والعرب، ودمشق وإدلب، ومناطق سيطرة النظام والهدن والمعارضة وتركيا، والحاصلين على الإعدادية، والرجال بالمقارنة مع النساء.

- يصل تأييد المحاصصة الطائفية أعلى مستوياته عند كل من الفئات التالية بالمقارنة مع غيرها: من هم في الوسط بين العلمانيين والإسلاميين، والأقل دخلاً، والاسماعيليين والسنة، والعرب، وفي دمشق والسويداء، وفي مناطق سيطرة النظام والهدن، وعند الحاصلين على الإعدادية والثانوية.

جدول 11. شكل الحكم الأنسب لتجاوز المشكلة الطائفية حسب بعض المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية

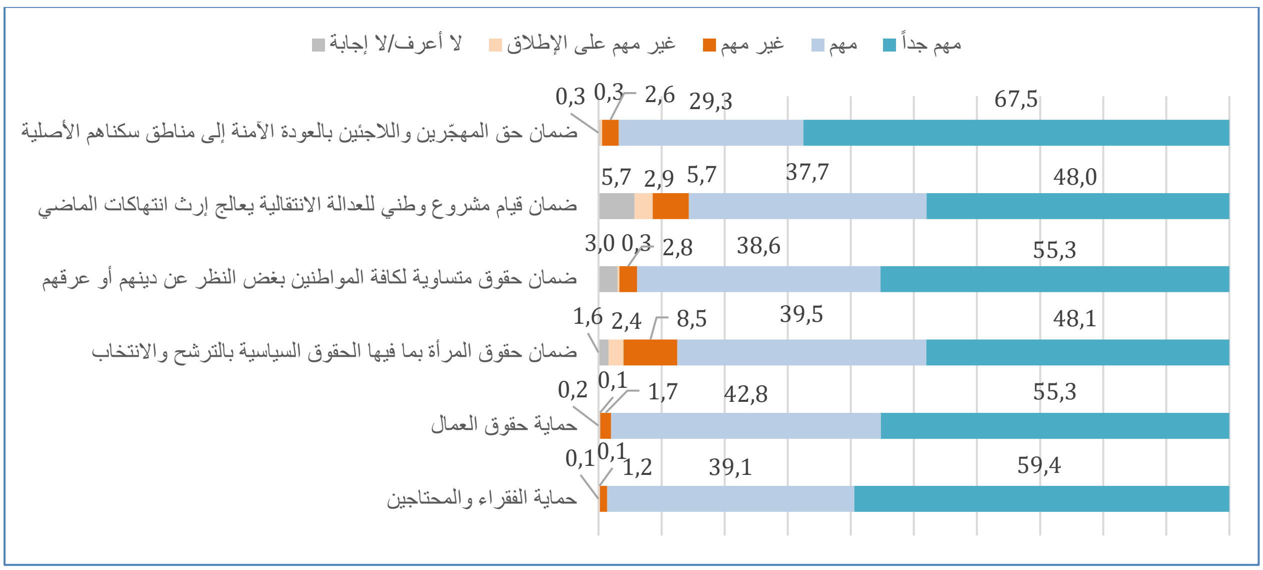
	نظام حكم إسلامي	نظام حكم يقوم على أساس المحاصصة الطائفية	التقسيم، فلا مجال للتعايش بعد كل ما حدث	نظام حكم يقوم على مبدأ المواطنة والمساواة أمام القانون	لا إجابة / لا أعرف
الإيديولوجيا					
أقصى العلمانية	0,0%	0,4%	28,0%	67,7%	3,9%
علماني	1,2%	3,9%	13,7%	73,7%	7,5%
وسط	2,6%	18,1%	8,4%	67,5%	3,3%
إسلامي	22,3%	11,1%	11,3%	52,7%	2,6%
أقصى الإسلام السياسى	74,3%	5,7%	2,9%	17,1%	0,0%
المهنة					
يمارس/تمارس عملاً ما	9,5%	10,8%	11,5%	65,2%	3,0%
طالب/طالبة	6,5%	10,1%	10,7%	67,5%	5,3%
ربة منزل	6,8%	12,8%	15,3%	59,5%	5,8%
عاطل/عاطلة عن العمل	10,4%	13,5%	18,8%	53,1%	4,2%
الدخل الشهري (بالليرة السورية)					
أقل من 25 ألف	8,2%	16,0%	13,4%	54,2%	8,2%
بين 25-75 ألف	8,7%	12,1%	11,3%	65,2%	2,8%
أكثر من 75 ألف	9,5%	8,5%	13,9%	66,1%	1,9%
الديانة-الطائفة					
سنة	11,0%	13,7%	9,2%	62,4%	3,8%
شيعة	0,0%	0,0%	0,0%	100,0%	0,0%
علوي	0,0%	1,8%	24,6%	71,9%	1,8%
اسماعيلي	0,0%	10,8%	13,5%	75,7%	0,0%
مسيحي	0,0%	0,0%	3,3%	96,7%	0,0%
القومية -الاثنية					
عربي	10,1%	13,1%	9,0%	64,5%	3,2%
كردي	0,5%	1,0%	41,3%	49,0%	8,2%
تركماني	3,4%	0,0%	3,4%	79,3%	13,8%
المحافظة					
دمشق	18,4%	16,1%	18,4%	46,7%	0,4%
ريف دمشق	8,2%	26,8%	12,2%	51,2%	1,7%
حلب	7,3%	6,4%	10,5%	61,8%	14,1%
حمص	1,0%	1,6%	2,6%	93,6%	1,3%
الحسكة	3,6%	0,4%	33,5%	54,5%	8,0%
إدلب	14,2%	8,3%	4,1%	70,8%	2,7%
العينة الثانية					
درعا	10,7%	7,3%	26,0%	53,3%	2,7%
السويداء	0,0%	17,5%	25,3%	44,2%	13,0%
المنطقة					
مناطق سيطرة النظام	9,8%	18,4%	12,8%	58,5%	0,4%
مناطق سيطرة المعارضة	9,2%	6,6%	6,1%	72,6%	5,5%
مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية	3,6%	0,4%	33,5%	54,5%	8,0%
مناطق هدن	10,2%	23,5%	9,6%	51,2%	5,4%
تركيا	9,9%	3,7%	4,9%	81,5%	0,0%
المستوى التعليمي					
أمية (بالعدد)	1	2	8	13	3
ابتدائية	6,8%	7,8%	24,5%	49,5%	11,5%
إعدادية	15,6%	13,6%	16,9%	49,1%	4,9%
ثانوية	9,1%	13,6%	11,4%	62,8%	3,0%
جامعية	5,4%	9,4%	7,5%	76,2%	1,6%
دراسات عليا	4,9%	2,4%	7,3%	82,9%	2,4%
الجندر					
رجال	12,0%	9,8%	12,3%	61,7%	4,1%
نساء	5,8%	12,5%	12,8%	65,4%	3,6%

النتيجة الهامة هنا حول التعاطي مع المسألة الطائفية هي في أن أغلبية الفئات، ما عدا أقصى الإسلام السياسي، ترى أن أفضل طريقة للتعاطي مع الانقسام الطائفي هو من خلال نظام حكم يقوم على أساس مبدأ المواطنة والمساواة أمام القانون. وكما هو الحال مع أقصى الإسلام السياسي الذي يرى أغلبية مستطلعيه أن الحل يكمن في الدولة الإسلامية، يرى حوالي ثلث المنتسبين لأقصى العلمانية أن الحل يكمن في التقسيم. وعموماً، تتمسك الأغلبية المنتسبة إلى العلمانيين والإسلاميين وأولئك الذين يصنفون أنفسهم في الوسط بأن الحل هو دولة المواطنة.

حقوق يجب أن يكفلها الدستور

بهدف التعرف على توجهات المستجيبين بخصوص الحقوق التي يجب أن يكفلها الدستور السوري القادم عرضنا على المستجيبين مجموعة منها تتضمن حقوق أساسية بالإضافة إلى ما يعرف بحقوق المستضعفين (يعرضها الشكل 24 بالتفصيل) ووجدنا شبه إجماع عليها جميعها بلا استثناء. تبرز معارضة بسيطة في حالة حقوق المرأة والمطالبة بقيام مشروع وطني للعدالة الانتقالية.

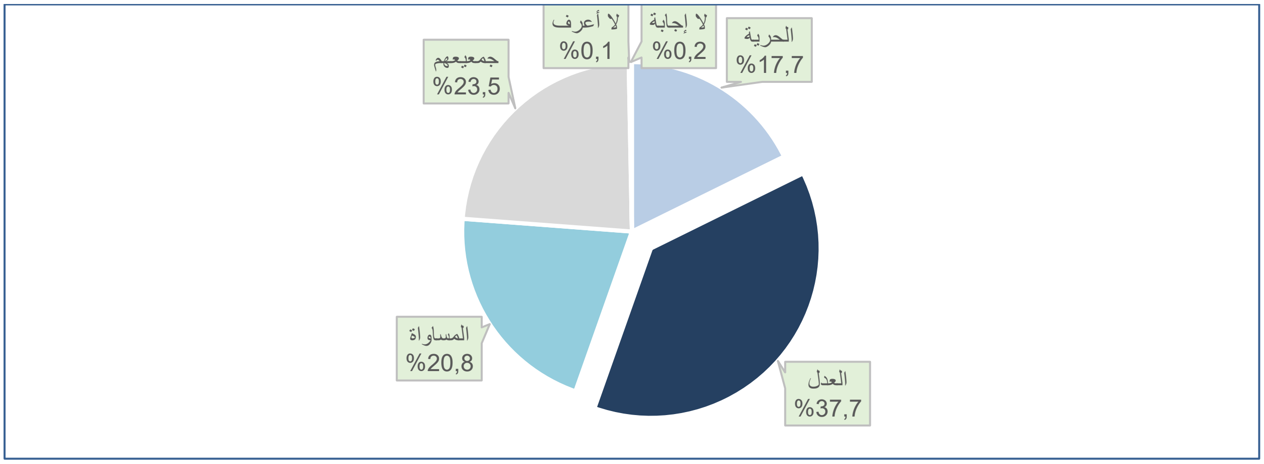
شكل 24. حقوق يجب أن يكفلها الدستور



قيم العدل والمساواة والحرية

هتف المتظاهرون في بداية الثورة السورية بالحرية. بلا شك، مزقت الحرب نسيج المجتمع السوري، وسبع سنوات من المعاناة المختلفة والعزلة في مناطق جغرافية منفصلة أدت إلى نشوء اهتمامات وأولويات مختلفة. لكن كيف ينعكس ذلك على القيم؟ هل هي أيضاً مختلفة؟ طرحنا على المستجيبين قيم رئيسية ثلاث وثيقة الصلة بالديمقراطية ونماذج الحكم المختلفة ولذلك فهي ركيزة أساسية للدستور، ثم طلبنا من المستجيبين اختيار واحدة منها فقط. يبدو أن القيمة المركزية (الأكثر اختياراً) هي العدل، فكما يظهر الشكل (25) اختارت النسبة الأكبر من المستجيبين العدل: 37.7% جاء بعدها المساواة بنسبة 20.8% ثم الحرية (17.7%).

شكل 25. إذا كان عليك ان تختار بين كل مما يلي , فأيها تختار؟



بالنظر إلى القيم حسب بعض المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية نجد أن العدل يبقى القيمة المركزية في معظم الأحوال مع اختلافات في النسب، لكن مع ذلك هناك بعض الفروقات الهامة: تزداد المطالبة بالحرية في حلب ودمشق ودرعا بالمقارنة مع باقي المحافظات وعند الاسماعيليين بالمقارنة مع باقي الطوائف (الحرية هي القيمة المركزية عند المستجيبين الاسماعيليين). وتزداد المطالبة بالمساواة عند الشيعة والمسيحيين بالمقارنة مع باقي الطوائف وعند النساء بالمقارنة مع الرجال (جدول 12).

جدول 12. القيم حسب بعض المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية للذين اختاروا أحد القيم المقترحة

	الحرية	العدل	المساواة
المناطق			
مناطق سيطرة النظام	28,4%	42,5%	29,1%
مناطق سيطرة المعارضة	23,8%	53,4%	22,8%
مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية	18,2%	51,1%	30,7%
مناطق هدن	13,4%	52,4%	34,1%
تركيا	12,5%	68,8%	18,8%
المحافظة			
دمشق	34,3%	39,4%	26,3%
ريف دمشق	26,3%	41,0%	32,7%
حلب	44,8%	44,8%	10,5%
حمص	4,3%	58,5%	37,2%
الحسكة	18,1%	51,4%	30,5%
إدلب	14,2%	65,0%	20,8%
العينة الثانية			
درعا	31,5%	40,7%	27,8%
السويداء	10,4%	51,3%	38,3%
الديانة-الطائفة			
سني	24,2%	49,7%	26,1%
شيعي	0,0%	48,0%	52,0%
علوي	13,2%	56,6%	30,2%
اسماعيلي	50,0%	22,2%	27,8%
مسيحي	20,7%	34,5%	44,8%
المستوى التعليمي			
أمية (بالعدد)	3	15	4
ابتدائية	23,0%	52,8%	24,2%
إعدادية	20,7%	51,4%	28,0%
ثانوية	26,6%	41,9%	31,5%
جامعية	22,4%	53,8%	23,9%
دراسات عليا (بالعدد)	5	14	6
الجندر			
رجال	24,2%	53,7%	22,1%
نساء	22,4%	45,5%	32,1%

خلاصة وتوصيات

الفصل الأول: دستور للمرحلة الانتقالية؟

- لا يدخل الدستور ضمن الأولويات الرئيسية بالنسبة للسوريين حالياً، وهذا ينطبق على كافة الفئات الديمغرافية التي شملها المسح. أولويات السوريين تبدو بالدرجة الأولى هي وقف إطلاق النار وإطلاق سراح المعتقلين وفك الحصار. وتختلف النتائج بين بعض المناطق أو الفئات الاجتماعية حيث تحضر محاربة "داعش" وإخراج المقاتلين الأجانب ضمن الأوليات الثلاث الأولى، لكن ليس الدستور.
- رفض المستجيبون فكرة وجود دستور دائم في المرحلة الانتقالية فما يريدونه لهذه المرحلة هو دستور مؤقت أو إعلان دستوري يتضمن ضوابط عامة تنتهي صلاحيته بانتهاء هذه المرحلة. هذا الموقف ينسجم مع الموقف الذي عبرت عنه منظمات المجتمع المدني في البيان المذكور سابقاً ومع مواقف العاملين فيها (عينة تركيا).
- بخصوص كتابة دستور البلاد قبل عرضه على الاستفتاء، انحاز المستجيبون بالدرجة الأولى لطريقة التوافق بين كافة القوى السياسية (بعد تجاوز المرحلة الانتقالية). يعبر هذا الموقف عن وعي بالغ بحساسية الوضع السوري، بعد حرب طاحنة، والذي يحتاج إلى التوافق ومشاركة كافة القوى السياسية. الخيار الثاني كان انتخاب مجلس تإسيسي.

لذلك،

يجب على المجتمع الدولي والدول الراعية لمفاوضات جنيف التركيز على القضايا الرئيسية التي تشغل بال السوريين وهي وقف إطلاق النار وإخراج المعتقلين وفك الحصار ومحاربة "داعش" وإخراج المقاتلين الأجانب والوصول لدستور مؤقت أو إعلان دستوري. والتوقف عن محاولات الالتفاف عليها من خلال إثارة قضايا بعيدة كل البعد عن حاجاتهم وتطلعاتهم في المرحلة الحالية مثل مناقشة قضية دستور جديد، فهذا الأمر يجب أن يتم من خلال التوافق بين كافة القوى السياسية السوري، بعد تجاوز المرحلة الانتقالية، أو من خلال مجلس تأسيسي منتخب.

بالنسبة للقوى والجهات المعنية بصياغة الدستور القادم للبلاد (بعد تجاوز المرحلة الانتقالية) فينصح بمناقشة طريقين: الأول هو التوافق بين ممثلين عن القوى والأحزاب السياسية والثاني هو انتخاب مجلس تأسيسي ومن ثم طرحه على الاستفتاء. واستبعاد خيار لجنة الخبراء فهو الخيار الذي يحظى بنسبة التأييد الأقل على ما يبدو. أي باختصار أن تضع هذه القوى نصب عينيها مبدأين: التوافق أولاً وأوسع مشاركة ممكنة من قبل المواطنين ثانياً.

الفصل الثاني: السلطات ونظام الحكم

الأغلبية الساحقة من السوريين تعرف، بالحدود الدنيا على الأقل، المهام الرئيسية لعمل السلطات وتظهر وعي سياسي ملفت للنظر:

- أيدت أكثرية المستجيبين مقترح البرلمان ذو الغرفتين، حيث تقوم الثانية بمراقبة عمل الأولى.
- إن التوجه العام هو نحو الحد من صلاحيات رئيس الجمهورية: قالت النسبة الأكبر من المستجيبين (44.1%) أنها تريد "ان يتم اقتسام السلطة التنفيذية بين رئيس البلاد ورئيس الحكومة". وكان هناك رفض عام لفكرة أن تكون السلطة التنفيذية بيد الرئيس بشكل كامل، فلم يختر ذلك إلا 15.8% من المستجيبين.
- يبدو أن هناك ميل لتقليل مدة ولاية رئيس الجمهورية: أكثرية المستجيبين (59.3) اختارت المدة الأقل في الخيارات التي عرضناها عليهم "4 سنوات ويمكن إعادة انتخابه لمرة واحدة".

لذلك،

يظهر أن النظام البرلماني الرئاسي/ أو البرلماني وحصر ولاية الرئيس بأقل فترة ممكنة هو الأقرب إلى توجهات السوريين. بالنسبة لخيار البرلمان من غرفتين، رغم أن الأكثرية أيدته لكن قد يكون من الضروري توضيح فوائده وغاياته من خلال تنظيم الحملات وجلسات النقاش، ولهذا الغرض عرضنا قائمة تظهر الفئات الديمغرافية والاجتماعية المترددة أو الرافضة له. سيكون من المفيد أيضاً البحث على نحو أعمق في آليات اختيار أعضاء الغرفة الثانية، وفي مدى صلاحياتها وتنظيم علاقتها بالغرفة الأولى.

الفصل الثالث: الدين والدولة وهويتها

- الخيارات التي حظيت بأوسع تأييد وبأقل نسبة معارضة كانت بالدرجة الأولى "أن ينص الدستور على التزام الدولة السورية بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان وعدم جواز إصدار أي قانون أو أي تشريع ينتهك هذه الحقوق مهما كانت المبررات" (عارضه فقط 1.6%) وبالدرجة الثانية "ان تكون الشريعة الإسلامية مصدر من مصادر التشريع" (عارضه 15.7%). أما باقي الخيارات فجميعها تثير نسبة لا بأس بها من المعارضة (تتجاوز الـ 30%): " ألا يتضمن الدستور أي إشارة لأي ديانة بما فيها الإسلام" و" أن ينص الدستور على أن الرئيس يجب أن يكون مسلم سني" و " أن تكون الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع" وأن "ينص الدستور على أن دين الدولة هو الإسلام".
- هناك إصرار على هوية سوريا العربية في الدستور وبدرجة أقل الهوية الإسلامية، ورفض كبير (68.0%) لحذف كلمة "العربية" من اسم سوريا الرسمي.
- هناك توافق على وجوب الاعتراف بالحقوق الثقافية للأقليات العرقية والقومية والدينية، وبنفس الوقت انقسام بخصوص الاعتراف باللغة الكردية كلغة ثانية في البلاد ضمن الدستور القادم.
- يبدو أن أغلبية المستجيبين الذين يريدون حضور الهوية العربية أو الإسلامية لا يعتقدون بوجود تعارض بين موقفهم هذا وبين ضمان حقوق الأقليات الدينية والعرقية والقومية.

لذلك،

قد يتيح الإجماع على "أن ينص الدستور على التزام الدولة السورية بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان وعدم جواز إصدار أي قانون أو أي تشريع ينتهك هذه الحقوق مهما كانت المبررات" مصدراً أساسياً لجعل أي حضور للهوية الإسلامية أو العربية في الدستور السوري، في حال كان لا بد منه، حضوراً رمزياً (الإصرار على العربية أكبر بكثير منه على الإسلامية).[4] ولقد قدمنا قائمة تظهر المناطق والفئات الأكثر تأييداً لحضور الهوية العربية/الإسلامية والأكثر رفضاً للاعتراف باللغة الكردية كلغة ثانية، بشكل يساهم في تنظيم الخطط لأي حملات أو برامج توعية رامية للتأثير في هذه التوجهات، لكن يجب البدء بالعمل منذ الأن. من الواضح وجود مخاوف لدى الأكثرية (العربية تحديداً) على هويتها رغم تأييدها للاعتراف بحقوق الأقليات. لذلك، لا بد من البحث عن نموذج للتفاعل الثقافي في سوريا يعترف بهذا الحقوق وفي نفس الوقت يأخذ بالحسبان هذه المخاوف أيضاً .[5]

---

[4] مثلاً، ينص دستور النرويج على دين رسمي للدولة وعلى وجوب ان يكون الرئيس من أتباع هذا الدين " على الملك أن يعتنق، دوماً، الديانة الإنجيلية-اللوثرية" من دون أن يؤدي ذلك لأي انتهاكات أو تمييز في الحقوق والواجبات بين المواطنين. نتفق هنا مع مقترحات برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا بخصوص الدين الذي يؤكد على أنه " ينبغي عدم الاعتقاد بأن كل إشارة إلى الدين تحول دون احترام حقوق الإنسان، فالإشارة الرمزية إلى الله ودين الأغلبية في ديباجة الدستور لا تؤدي، بحد ذاتها، إلى آثار سلبية إذا لم تكن هنالك أحكام عملية أخرى تؤدي إلى التمييز في الحقوق أو الواجبات بين مواطني الدولة."(سوريا: بدائل دستورية، برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا، الاسكوا، 2017، ص. 110-112).

[5] هذا الوضع (الخوف وعدم الثقة المتبادلين) يذكر بالنقاشات الدائرة في كيبك التي رفضت نموذج التعددية الثقافية في كندا (Multiculturalism) بسبب وجود مخاوف عند الأكثرية على ثقافتها الفرنكوفونية من محيطها الأنغلوفوني. لهذا السبب ذهبت باتجاه التفاعل الثقافي (Interculturalism). هذا يعني أخذ هذه المخاوف بالحسبان وبنفس الوقت الإقرار بمبدأ الاعتراف بالمطالب المشروعة للأقليات، كما قدمه تايلر في عمله الشهير "سياسات الاعتراف":

C. Taylor, ‘The Politics of Recognition’, in A. Gutmann (ed.), *Multiculturalism; Examining the Politics of Recognition*, New Jersey, Princeton University Press, 1994

أبرز الاسهامات في إطار التفاعل الثقافي يمكن الإطلاع عليها في عمل بوشارد:

الفصل الرابع: اللامركزية

- النسبة الأكبر من المستجيبين (42.4%) أيدت مقولة "يجب أن تتبنّى سوريا نظاماً سياسياً لا مركزياً يقوم على منح السلطات المحلية صلاحيات إدارية واسعة". بشكل عام يتراجع التأييد ليصل أدنى مستوياته عند الفئات التالية بالمقارنة مع غيرها: من هم في أقصى الإسلام السياسي والطلاب وربات المنزل والشباب ومن هم فوق الـ 56 عام وذوي الدخل المنخفض بالمقارنة مع الأعلى والشيعة والعلويين، والعرب بالمقارنة مع الكرد، وريف دمشق ومناطق سيطرة النظام وعند الحاصلين على الثانوية فقط بالمقارنة مع حملة الشهادات الأعلى والنساء بالمقارنة مع الرجال.
- حازت صلاحيات التشريع والقضاء على المعدل الأقل في سلم التقييم (من 0-10 حيث 0 خاضعة تماماً للسلطة المركزية و10 مستقلة تماماً عن هذه السلطة). وبمقارنة النتائج بين العرب والكرد يظهر الفرق بالمعدل، حيث يصل أعلى مستوياته في كل الحالات عند الكرد بالمقارنة مع العرب، لكن يصبح الفرق كبيراً في حالة التشريع وتعيين المسؤولين والقضاء وتشكيل قوى حفظ الامن. أما بالنسبة للشؤون المالية (جمع الضرائب والإنفاق) فالفرق يتضاءل.
- عارض أكثر من نصف المستجيبين اقتراح منح الإدارة الذاتية الديمقراطية وضعاً خاصاً بصلاحيات أوسع من غيرها.

لذلك،

سبق وأن بين مسحنا السابق، عن الفيدرالية واللامركزية في سوريا، وجود توجهات مؤيدة للامركزية في مناطق المعارضة وصفناها بـ "الحذرة". كما أظهر وجود تأييد كبير في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية الديمقراطية، ومعارضة مهمة في مناطق سيطرة النظام. ونوهنا وقتها إلى خطورة الخطاب والممارسات السياسية الراهنة وطريقة الإعلان المنفرد عن نظام فيدرالي من الرميلان. تؤكد هذه الدراسة الجديدة النتائج السابقة تلك، لذلك قد يبدو من المفيد التذكير بما توصلنا إليه سابقاً:

> " تحظى اللامركزية بتأييد لا بأس فيه، ممكن تدعيمه من خلال خطاب وممارسة سياسية وضمانات تساهم في تعزيز التصورات الإيجابية عنها، والمنتشرة بشكل كبير بين المستجيبين (خصوصاً في مناطق المعارضة والإدارة الذاتية الديمقراطية)، والعمل على تبديد المخاوف والسلبيات، لا سيما تلك المرتبطة بالمخاوف من الانفصال."[6]

إن معارضة منح المناطق التي تسيطر عليها حالياً الإدارة الذاتية الديمقراطية وضعاً خاصاً قد يكون متعلق بالحذر من تجربة هذه الإدارة أكثر من أي اعتبارات أخرى .[7]

الفصل الخامس: مبادئ وضوابط عامة

1. شكل الحكم

رفض حكم العسكر، ودولة تحترم مواطنيها وتعاملهم وفق معاير حقوق الإنسان هما التعبيران الأبرز عن شعار "الدولة المدنية" الذي رفعه المتظاهرون في الساحات السورية. وأكثرية السوريين تريد نظام حكم يقوم على مبدأ المواطنة والمساواة أمام القانون (كانت النتائج جد متقاربة بين النتائج في (2015) والحالية (2017): 65.3% و63.7% على التوالي.

2. حقوق يجب أن يكفلها الدستور

الأغلبية الساحقة من المستجيبين أكدت على أهمية كل مما يلي بخصوص الحقوق التي يجب أن يضمنها الدستور السوري القادم:

- ضمان حق المهجرين واللاجئين بالعودة الآمنة إلى مناطق سكناهم الأصلية

Bouchard, G. (2011). Qu'est ce que l'interculturalisme?/What is Interculturalism?. *McGill Law Journal/Revue de droit de McGill*, *56*(2), 395-468.

[6] سوريا: آراء وتوجهات في الفيدرالية واللامركزية وتجربة الإدارة الذاتية الديمقراطية، منظمة "اليوم التالي"، أيار/مايو 2016.

[7] يبدو أن هناك معارضة كبيرة لتجربة لإدارة الذاتية الديمقراطية في مناطق النظام والمعارضة، حيث أن نسبة كبير نقول إنها "تعارضها بشدة" تجاوزت الـ 40% في هذه المناطق، وفي مناطق الإدارة الذاتية نفسها وصلت نسبة المعارضة إلى أكثر من الثلث. (انظر المصدر السابق ص 14).

- ضمان قيام مشروع وطني للعدالة الانتقالية يعالج إرث انتهاكات الماضي
- ضمان حقوق متساوية لكافة المواطنين بغض النظر عن دينهم او عرقهم
- ضمان حقوق المرأة بما فيها الحقوق السياسية بالترشح والانتخاب
- حماية حقوق العمال
- حماية الفقراء والمحتاجين

3. القيمة المركزية: بين العدل والحرية والمساواة

العدل يبقى القيمة المركزية (الأكثر اختياراً) في معظم الأحوال، لكن مع ذلك هناك بعض الفروقات: تزداد المطالبة بالحرية في حلب ودمشق بالمقارنة مع باقي المناطق وعند الاسماعيليين بالمقارنة مع باقي الطوائف (الحرية هي القيمة المركزية عند المستجيبين الاسماعيليين). وتزداد المطالبة بالمساواة عند الشيعة والمسيحيين بالمقارنة مع باقي الطوائف وعند النساء بالمقارنة مع الرجال.

لذلك،

بالإضافة إلى ضرورة أن يقوم الدستور القادم على مبدا المواطنة وحقوق الإنسان والمستضعفين يجب أن يهتم أيضاً بقضية العدالة بشكلها العام وكذلك بالعدالة الانتقالية. يبدو أن العدل هو القيمة المركزية التي يتمسك بها السوريون اليوم، والأغلبية الساحقة منهم تريد قيام مشروع وطني للعدالة الانتقالية يعالج إرث انتهاكات الماضي وضمان حق المهجرين واللاجئين بالعودة الآمنة إلى مناطق سكناهم الأصلية.

في الختام،

بقي أن نقول ان هذه هي المرة الأولى التي يتم بها الوقوف على جوانب مهمة من الثقافة السياسية السورية، من خلال استبيان على مستوى وطني. يجب الاستمرار في جمع البيانات الكمية ورصد تحولات هذه الثقافة بشكل دوري، فهذا من شأنه أن يساهم في رسم معالم السياسات الاجتماعية في المستقبل بناء على بيانات ميدانية.

الاستبيان

1. من فضلك ماهي أهم ثلاثة مواضيع يجب أن تركز عليها المرحلة القادمة من المفاوضات
   - وقف إطلاق النار
   - مناقشة دستور جديد لسوريا
   - محاربة "داعش"
   - إطلاق سراح المعتقلين
   - فك الحصار
   - إخراج المقاتلين الأجانب
2. يدور منذ فترة نقاش حول الدستور في سوريا , حيث يميل البعض الى تأييد كتابة دستور جديد بينما يرفض البعض الآخر مناقشة هذه المسألة في الفترة الحالية. برأيك ما هو الخيار الأنسب في المرحلة الحالية
   - دستور دائم
   - دستور مؤقت
   - اعلان دستوري مؤقت يتضمن ضوابط عامة تنتهي صلاحيته بانتهاء المرحلة الانتقالية
   - لا أعرف
   - لا إجابة
3. ماهي الطريقة الأفضل لصياغة الدستور برأيك قبل عرضه على الاستفتاء الشعبي؟
   - أن يتم وضعه من قبل لجنة متخصصة من الخبراء
   - أن يقوم السوريون بانتخاب مجلس تأسيسي تكون مهمته وضع الدستور
   - أن تتم صياغته بالتوافق بين ممثلين عن كافة القوى السياسية في سوريا.
   - لا أعرف
   - غير ذلك

4. وما هو موقفك في كل من الحالات التالية

	أوفق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة	لا أعرف / لا إجابة
ألا يتضمن الدستور أي إشارة لأي ديانة						
أن ينص الدستور على أن الرئيس يجب أن يكون مسلم سني						
ان تكون الشريعة الإسلامية مصدر من مصادر التشريع						
أن تكون الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع						
أن ينص الدستور على أن دين الدولة هو الإسلام						
أن ينص الدستور على التزام الدولة السورية بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان وعدم جواز إصدار أي قانون أو أي تشريع ينتهك هذه الحقوق مهما كانت المبررات						

5. بحسب معرفتك ما هي المدة المفضلة لبقاء الرئيس في الحكم؟
   - أربع سنوات ويمكن إعادة انتخابه لمرة واحدة
   - خمس سنوات ويمكن إعادة انتخابه لمرة واحدة
   - سبع سنوات ويمكن إعادة انتخابه لمرة واحدة
   - .لا أعرف / لا إجابة
   - غير ذلك

6. تعرض القائمة التالية بعض الأمور التي من الضروري اخذها بعين الاعتبار عند كتابة الدستور , ونريد معرفة أهميتها بالنسبة لك

	مهم جدا	مهم	غير مهم	غير مهم على الإطلاق	لا أعرف/لا إجابة
حماية الفقراء والمحتاجين					
حماية حقوق العمال					
ضمان حقوق المرأة بما فيها الحقوق السياسية بالترشح والانتخاب					
ضمان حقوق متساوية لكافة المواطنين بغض النظر عن دينهم أو عرقهم					
ضمان قيام مشروع وطني للعدالة الانتقالية يعالج إرث انتهاكات الماضي					
ضمان حق المهجّرين واللاجئين بالعودة الآمنة إلى مناطق سكناهم الأصلية					

7. ما الذي تفهمه من تعبير "دولة مدنية"؟
   - حكم المدنيين وليس العسكر
   - حكم ديمقراطي بمرجعية إسلامية
   - حكم إسلامي معتدل يطبق الشريعة الإسلامية
   - دولة تحترم مواطنيها وتعاملهم وفق معايير حقوق الإنسان
   - هي الدولة العلمانية حيث الدين مفصول عن الدولة
   - لا اعرف
   - غير ذلك

8. ما هو شكل الحكم الأنسب لتجاوز المشكلة الطائفية برأيك؟
   - نظام حكم إسلامي
   - نظام حكم يقوم على أساس المحاصصة الطائفية
   - التقسيم , فلا مجال للتعايش بعد كل ما حدث
   - نظام حكم يقوم على مبدأ المواطنة والمساواة أمام القانون
   - لا إجابة / لا أعرف

9. وما هو رأيك في المقولة التالية: يجب أن تتبنّى سوريا نظاماً سياسياً لا مركزياً يقوم على منح السلطات المحلية صلاحيات إدارية واسعة
   - أوفق بشدة
   - أوفق
   - محايد
   - أعارض (إلى السؤال 11)
   - أعارض (إلى السؤال 11)
   - لا أعرف/لا إجابة

10. ما مدى حجم الصلاحيات التي يجب أن تكون بيد السلطة المحلية برأيك؟ من صفر إلى عشرة , حيث 0 خاضعة تماماً للسلطة المركزية و10 مستقلة تماما عن السلطة المركزية

	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	لا أعرف/لا إجابة
صلاحية فرض وجمع الضرائب												
صلاحية الإنفاق												
صلاحية التشريع												
تعيين المسؤولين												
القضاء												
تشكيل قوى لحفظ الأمن												

11. ما هو موقفك من المقولات التالية

	أوفق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة	لا أعرف/لا إجابة
يجب الحفاظ على هوية سوريا العربية في الدستور القادم						
يجب اظهار هوية سوريا الإسلامية في الدستور القادم						
يجب الاعتراف باللغة الكرية كلغة ثانية في البلاد ضمن الدستور القادم						
يجب حذف كلمة "العربية" من اسم سوريا الرسمي لتصبح "الجمهورية السورية"						
يجب الاعتراف بالحقوق الثقافية والفكرية للأقليات العرقية والقومية والدينية في سوريا						
يجب منح المناطق الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية (الحسكة، عفرين، القامشلي ...) وضعاً خاصاً ومنح السلطات المحلية فيها صلاحيات أكبر من غيرها						

12. إذا كان عليك ان تختار بين كل مما يلى، فأيها تختار؟
- الحرية
- العدل
- المساواة
- جميعهم (لا تقرأ)
- لا أعرف
- لا إجابة

13. هل تعرف ما هو المقصود بالسلطة التشريعية؟
- نعم
- لا (إلى السؤال 16)

14. أي مما يلي يعتبر المهمة الأساسية للسلطة التشريعية؟
- سن القوانين
- تطبيق القوانين (إلى السؤال 16)
- فصل النزاعات بين الناس أو المؤسسات (إلى السؤال 16)
- لا أعرف (إلى السؤال 16)

15. هناك اقتراح أن يكون برلمان سوريا القادم مكون من غرفتين. هذا يعني أن الغرفة الأولى تتشكل من أعضاء منتخبين من قبل الشعب ولها صلاحيات التشريع، والثانية مهمتها رقابية على عمل الأولى ,وأعضاؤها من الوجهاء والأعيان والزعامات المحلية التى تمثل المكونات الاجتماعية في المناطق المختلفة. ما هو موقفك في حال تم اعتماد هكذا نظام برلماني؟
- أؤيد بشدة
- أؤيد
- أؤيد
- اعارض
- أعارض بشدة
- لا أعرف/ لا إجابة

16. وهل تعرف ما هو المقصود بالسلطة التنفيذية؟
- نعم
- لا (إلى السؤال 19)

17. أي مما يلي يعتبر المهمة الأساسية للسلطة التنفيذية؟
- سن القوانين (إلى السؤال 19)
- تطبيق القوانين
- فصل النزاعات بين الناس أو المؤسسات (إلى السؤال 19)
- لا أعرف (إلى السؤال 19)

18. ماهي الطريقة الأفضل برأيك لتحديد الصلاحيات التنفيذية؟
- أن تكون السلطة التنفيذية بيد الرئيس بشكل كامل
- أن يتم الحد من صلاحيات الرئيس التنفيذية ومنحها لرئيس الحكومة
- أن يتم اقتسام السلطة التنفيذية بين رئيس البلاد ورئيس الحكومة
- لا اعرف/لا إجابة

19. الجندر
- رجل
- امرأة

20. العمر

(.......)

21. الحالة المدنية
- عازب/ة
- متزوج/ة
- أرمل/ة
- مطلق/ة

22. المستوى التعليمي
- أمي
- ابتدائية
- اعدادية
- ثانوية
- جامعية
- دراسات عليا

23. المهنة حالياً
- قاضى/ة
- محامي/ة
- موظف/ة حكومي
- موظف/ة في شركة خاصة
- موظف/ة في منظمة مجتمع مدني (إلى السؤال 23.أ)
- مهنة حرة
- طالب/ة
- ربة منزل
- صحفي/ة
- مدرس/ة
- مقاتل/ة
- عاطل /ة عن العمل
- مزارع/ة
- عامل/ة
- غير ذلك

23.أ. العمل؟
- مدير/ة برتبة عالية
- مدير/ة برتبة متوسطة
- مسؤول/ة برامج
- موظف/ة عادي

24. الديانة/الطائفة
- سني
- شيعي
- علوي
- اسماعيلي
- درزي
- مرشدي
- مسيحي
- أفضل عدم الاجابة
- غير ذلك

25. ما هو معدل الدخل الشهري؟

- اقل من 25 ألف ليرة سورية
- بين 25-75 ألف ليرة سورية
- أكثر من 75 الف ليرة سورية
- أفضل عدم الإجابة

26. القومية الاثنية

- عربي
- كردي
- تركماني
- شركسى
- ارمني
- اشوري
- أفضل عدم الاجابة
- غير ذلك

27. مكان إجراء المقابلة

- دمشق
- ريف دمشق
- حلب
- حمص
- حماة
- دير الزور
- الحسكة
- الرقة
- درعا
- ادلب
- السويداء
- طرطوس
- اللاذقية
- القنيطرة
- مخيمات الداخل
- تركيا
- الاردن
- لبنان

28. منطقة إجراء المقابلة

- منطقة خاضعة لسيطرة الحكومة السورية
- منطقة خاضعة لسيطرة المعارضة السورية
- منطقة خاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية
- منطقة هدنة
- خارج سوريا

29. عند الحديث عن السياسة وشكل الدولة القادمة في سوريا، يجري الحديث عن تيارين سياسيين رئيسيين: العلمانيين الذين يريدون فصل الدين عن الدولة وجماعات الإسلام السياسي التي تريد إقامة دولة دينية. فيما يلي مجموعة من الأرقام من 0 إلى عشرة, حيث صفر أقصى العلمانية و10 أقصى الإسلام السياسي، في أي موضع تجد نفسك؟

0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10